أزمة الخليج

العرب وإيران

وهم الصراع وهم الوفاق

فهمي هويدي

دار الشروق

الغلاف للفنان حلمي التوني

تقديم

فى زماننا لاتحتاج إلى « مرافعة » من أى نوع لكى تكسب قضية التعامل مع الآخر ، من أجل مصلحة مشتركة ، ولكى تصنعا معا علاقة أفضل ، هى خطوة باتجاه صياغة العالم الأفضل . إذ غدت تلك قضية محسومة ، وواحدة من مسلمات الانتماء إلى فكر هذا العصر ولغته .

غير أن ثمة مسلمات كثيرة مازالت موضع جدل ومحل « اجتهاد » فى الزمن العربى ، ليس فقط من جانب أهل السياسة ولكن أيضا من لدن أهل الفكر والرأى . ومسألة العلاقات العربية الإيرانية نموذج لذلك الخلل الذى ندعيه . إذ ظل الملف مغلقا طيلة سنوات عشر على الأقل (من سنة ٨٠ إلى ٩٠) ، وكان مجرد الحديث عنه أو الاقتراب منه عملا محظورا أو مشبوهًا . والذى أعنيه بطبيعة الحال هو الحديث المجرد عن الهوى النابع من مصلحة الملة والأمة القاصد وجه الله وحده . أما حديث الميل مع الريح والالتزام « بالخط » والمزايدة عليه ، « فالحرية » فيه مكفولة ومطلقة ، حيث لكل صاحب صوت أن يسب ويتهم كيفما شاء ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا بطبيعة الحال !

لى جهد سابق فى هذا المجال كان دون طموح هذا الكتاب وغايته . فعندما صدر لى فى عام ١٩٨٧ كتاب « إيران من الداخل » ـ عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ كان المناخ غير مهيأ لحديث من أى نوع عن الوفاق الإيرانى العربى ، إذ كان الرئيس العراقى الذى بادر من جانبه باعلان الحرب على إيران سنة ٨٠ ، قد أوهم العرب بانه يدافع عنهم ، وأن هذه معركتهم التى شاء قدره ان يخوضها نيابة عنهم . ولم يكن هذا هو أغرب مافى الأمر ، لأن الأغرب هو أن الآخرين صدقوه وشايعوه وساندوه !

كان همى فى كتاب « إيران من الداخل » هو تمكين القارئ من محاولة فهم الذى يحدث فى إيران بمنهج يختلف عن لغة الخطاب الذى ساد آنذاك ، وبلغة غير الذى فرضها « الخط » المرسوم . ورغم أن هذه كانت دعوة الكتاب الأساسية ، فإن مجرد صدوره سبب مشكلات عديدة ، لى وله .

كان الاتهام هو رد الفعل الأول . إذ قيل إنه منحاز لايران ، بل وممول إيرانيا ، رغم أن الجهات المختصة فى طهران رفضت التصريح بترجمته إلى الفارسية بعدما تلقت تقريرا يقول إنه كتاب يسيئ إلى الثورة !ـ وابلغت القاهرة من جانب مستشار لأحد الحكام العرب ، فى حديث ودى ! أنه ماكان ينبغى ان يصدر مثل هذا الكتاب فى مصر « فى ظروف المعركة الصعبة التى تواجهها الأمة » . وصودر الكتاب وقتذاك فى كافة البلدان العربية ، باستثناء البحرين . وعندما

صرح بدخوله فى اليمن ، فإن السفير العراقى تدخل لدى السلطات المعنية ، فسحب التصريح ، وصودرت الكمية المعروضة فى السوق عنه ، من مكتبات صنعاء وتعز !ـ وكانت تلك المصادرة أفضل خدمة أديت للكتاب ، لأنه هُرِّب إلى كل مكان حتى طبعت منه ثلاث طبعات ، ناهيك عن تزويره الذى تم فى بيروت !

حدث ذلك كله ، فقط لأننى دعوت لأن « نفهم » الصورة على نحو مختلف ـ ولم ادع بأى صورة لأن « نفعل » شيئا . إذ كان الخوض فى هذا الباب ضرب من المستحيل ، وتناوله هو من قبيل « الشرك » فى السياسة .

خلال تلك السنوات الثلاث التى مرت تغيرت أمور كثيرة ، وكان الرئيس العراقى ذاته هو الذى نسف كل دعاواه فى الحرب ، واسقط الغشاوة التى فرضها على عيون وعقول كثيرة . وصار بوسعنا أن « نجترئ » وندعو إلى التفاهم فضلا عن الفهم ، بين العرب وإيران !

والأمر كذلك ، فهذا الكتاب هو « الفصل الناقص » أو هو التكملة التى كانت مؤجلة من الكتاب الأول « إيران من الداخل » .

وليس الرئيس صدام حسين هو صاحب « الفضل الأوحد » فى افساح المجال لصدور هذا الكتاب . فهناك فضل لآخرين ينبغى ذكره ، بل كان ينبغى أن يشار إليهم قبل الرئيس العراقى وما أسداه ، لسبب بسيط هو انه ارتكب جرما رتّب رغما عنه فضلا لم يقصده ، أما الآخرون فقد كانوا ساعين إلى الفضل من البداية .

فقد كلفنى « مركز دراسات العالم الإسلامى » فى مالطا ، فى خريف ٨٩ ، بإعداد بحث عن « العرب وإيران » ، ليقدم إلى ندوته التى عقدها بطرابلس تحت عنوان « العلاقات العربية الإسلامية » ، فى منتصف اكتوبر ٩٠ . وفى وقت لاحق ، بعد غزو العراق للكويت اقترح علىّ الأستاذ محمد المعلم مؤسس دار الشروق أن اسهم بكتاب حول ذات الموضوع ، فى السلسلة التى انتوت « دار الشروق » اصدارها بمناسبة أزمة الخليج . الأمر الذى حرّك لدى الرغبة المحبوسة فى كتابة الفصل الناقص فى « إيران من الداخل » والانتقال به من الدعوة إلى الفهم ، لطور الحث على الفعل .

لقد قُدم « بحث العرب وإيران » فى حينه إلى ندوة « طرابلس » بالجماهيرية الليبية ، وبذلت ماوسعنى من جهد بعد ذلك لاكمال بنائه ، ومن ثم تطويره ، ليخرج عن هذه الصورة التى بين يديك . وعاننى فى المحاولة استاذنا الدكتور فؤاد عبد المعطى الصياد ، الأستاذ بجامعة عين شمس ، وأحد شيوخ الدراسات الفارسية فى مصر ، حيث أمدنى بنصحه وبما احتجت من مراجع لم تتوفر لى ، فأسدى الىّ بذلك صنيعًا واجب الذكر والشكر .

وبطبيعة الحال ، فإن الحمد والشكر لله أولا واخيرا .

فهمى هويدى

القاهرة : ٢٥ ربيع الثانى ١٤١١ هـ
١٢ نوفمبر ١٩٩٠ م

(١)
استدعاء بأمر الغـزو

من مفارقات الأقدار أن إيران عندما كانت تتأجج لديها الرغبة فى التحرك خارج حدودها وإثبات حضورها فى المنطقة العربية ، أدار لها الجميع ظهورهم ، باستثناء دولتين عربيتين أو ثلاث ـ بينما عندما اضطرت إلى الانكفاء على ذاتها ، والانصراف إلى ترميم البيت من الداخل ـ إثر جراح حرب السنوات الثمانى ـ عندئذ بادر الجميع إلى خطب ودها بغير استثناء فى العالم العربى !

من المفارقات أيضا أن الرئيس العراقى صدام حسين ، الذى اراد بالحرب التى شنها سنة ٨٠ ، ضمن ما اراد ، حصار إيران وتقليص دورها ، هو ذاته الذى فتح الباب لاستدعاء الدور الإيرانى ، بالغزو الذى قام به ضد الكويت سنة ٩٠ . بل كان هو نفسه أول المبادرين إلى طرق أبواب طهران وغوايتها من خلال اقتراح انشاء مجلس للتعاون الاقتصادى ـ إيرانى عراقى ـ للتفاهم حول إدارة شئون الخليج ، باعتبار أن البلدين هما أكبر واقوى دول المنطقة . وبعدما أبلغ الرئيس العراقى طهران بموافقته على جميع الشروط المطلوبة لاقرار السلام بين البلدين ، فإنه تعهد بتعويض إيران عما اصابها خلال سنوات الحرب ،

بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار ، مقابل أمرين : إن تبق إيران على الحياد ازاء عملية الغزو ، وألا تلتزم بالحصار الاقتصادى التزاما جادا .

اضافت التقارير التي خرجت من طهران أن الأطراف العربية الأخرى علمت بعروض الرئيس العراق ، فكانت زيارة وزير خارجية الكويت ـ الشيخ صباح الأحمد ـ فى الخامس والعشرين من أغسطس ، أى بعد الغزو بثلاثة أسابيع ، وأبدى استعداد الكويت لتعويض إيران عن جميع الأضرار التى لحقت بها فى حربها مع العراق . وعقب هذه الزيارة تمت اتصالات بين المؤسسات التجارية الكويتية فى لندن ، وبين السفارات الإيرانية فى أوروبا الغربية ، للبدء فى خطوة عملية تستهدف استثمار بعض رءوس الأموال الكويتية فى مشروعات إعادة اعمار إيران ، بدءا بالمناطق الشمالية التى اصابتها الزلازل هذا العام (١٩٩٠م)[١] .

وقد نشرت كافة الصحف وقتذاك أن وزير الخارجية الكويتى اعتذر للمسئولين فى طهران عن مساندة بلاده للعراق أثناء الحرب ـ وكان هذا الاعتذار والظروف التى احاطت به . بمثابة رد اعتبار كاف لايران ، لابد انه اشعر قادتها بالرضى والغبطة .

ولم تكن الكويت وحدها هى التى خاطبت طهران ، وإنما ذهبت دول مجلس التعاون الخليجى إلى ما هو أبعد . إذ وجهت عبر سلطنة عُمان الدعوة إلى إيران للحضور كمراقب فى مؤتمر القمة الخليجية الذى انعقد فى قطر فى الثانى والعشرين من شهر ديسمبر

(١٩٩٠) . وهو المجلس الذى تشكل أساسا ليكون جبهة خليجية ضد إيران ، فى أعقاب الحرب التى شنتها العراق فى سنة ٨٠ م .

فى الوقت ذاته فإن دولة الإمارات طورت علاقاتها مع إيران بصورة ملحوظة . إذ زارها فى شهر نوفمبر (٩٠) وفد إيرانى كبير برئاسة وزير « جهاد البناء » ـ غلام رضا فروزش ـ ضم نخبة من ممثلى الوزارات الإيرانية ، ورئيس اللجنة الزراعية بمجلس الشورى الإيرانى . وحسبما نشرت صحيفة « الاتحاد » الظبيانية (عدد ٢٧ نوفمبر) نقلا عن وكالة أنباء الإمارات فإن الوفد الإيرانى بحث مع المسئولين فى دولة الإمارات « دعم العلاقات الثنائية بين البلدين فى المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية .. وتم تبادل الرأى بين الجانبين حول خلق قاعدة للتعاون المثمر وتبادل الخبرات الفنية بما يحقق المصلحة المشتركة ، فى إطار علاقة الصداقة التاريخية القائمة بينهما » .

على صعيد آخر ، فإن مختلف الدول العربية الأخرى مدت خطوط الاتصال مع طهران ، بصورة أو أخرى . وكانت أبرز الخطوات فى هذا الصدد هى ذلك التعاون الذى انفتحت أبوابه بين إيران وكل من اليمن والسودان . فقد تشكلت لجنة وزارية يمنية إيرانية لترتيب ودفع علاقات البلدين إلى الأمام ، وزار الدكتور عبد الكريم الاريانى وزير خارجية اليمن طهران فى شهر نوفمبر لهذا الغرض . وبعد أيام من هذه الزيارة وقعت إيران اتفاقا للتعاون المشترك مع حكومة

السودان . وشمل الاتفاق مجالات عديدة من مشروعات الأمن الغذائى إلى مشروعات النقل والمواصلات . وقال مسئول سودانى أن الهلال الأحمر الإيرانى سينشئ لأول مرة منذ قامت الثورة الإيرانية مكتبًا فى الخرطوم لتنسيق التعاون الصحى ، كما أن وزارة « جهاد البناء » الإيرانية سيكون بها مكتب آخر لمتابعة مشروعات الإنشاء والتعمير. وسيتم تكوين غرفة تجارية وصناعية مشتركة بمشاركة القطاعين الخاص والعام فى البلدين . وكانت زيارة رئيس مجلس ثورة الإنقاذ فى السودان ـ الفريق عمر البشير ـ إلى طهران فى الحادى عشر من شهر سبتمبر إعلانا واضحاً عن أن علاقات البلدين قد دخلت منعطفا جديداً ، لافتًا للنظر .

توازى ذلك مع عقد أول وأكبر مؤتمر فلسطينى فى طهران فى الرابع من ديسمبر ٩٠ ، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة . وكانت رسالة إيران التى بعثتها من خلال المؤتمر هى من قبيل اثبات الحضور فى ساحة القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية .

فى ذات الاتجاه ، فإن تونس أعادت العلاقات مع إيران ، وبادرت الأردن إلى إرسال أكثر من وفد برلمانى وشعبى إلى طهران ، وهى التى حثت الجميع من قبل على قطع العلاقات مع حكومة الثورة الإسلامية . وجرت اتصالات مصرية إيرانية ـ غير مباشرة ـ أدت إلى الإفراج عن جميع الأسرى المصريين الذين كانوا محتجزين فى إيران منذ الحرب . واستقبلت طهران لأول مرة وفداً إسلاميا

برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف أمين جمعية الدعوة الإسلامية الليبية . وعقد وزيرا الخارجية الإيرانى والسعودى أكثر من اجتماع لتسوية ما هو معلق من مشكلات بين البلدين .

هكذا ، فربما جاز لنا أن نقول أن أبواب العالم العربى انفتحت بدرجات متفاوتة أمام إيران بعد الاجتياح العراقى للكويت ، وإن طوق الحصار الذى فرض عليها بعد العام الأول للثورة قد انكسر .

من ناحية ثانية ، فإن الغرب بادر إلى محاولة كسب إيران ، وتشجيعها على الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية التى قررها مجلس الأمن . واتاح لها الفرصة للاستفادة من ورقة جديدة رابحة وهى موقعها الاستراتيجى فى أزمة الخليج ، بعدما كانت ورقتها الرابحة الوحيدة فى السابق هى امتلاكها للبترول .

لقد اعادت بريطانيا علاقاتها السياسة المقطوعة مع إيران ، بينما فتحت فرنسا صفحة جديدة مع طهران وصفتها صحيفة « لوموند » بأنها « بداية شهر عسل اقتصادى بين البلدين » . فبعدما سويت المشاكل المعلقة ، أوفدت فرنسا وفدا صناعيا عالى المستوى فى مناسبة افتتاح معرض إيران الدولى فى شهر أكتوبر ١٩٩٠ م . ووقع مصرف « سوسيتيه جنرال » عقدا مع الحكومة الإيرانية لتمويل مشاريع بتروكيماوية من الخطة الخمسية بمبلغ ٢,٢ بليون دولار أمريكى . كما إن شركتى « تكنيب » و « E.T.P.M. » وقعتا عقدا لإعادة أعمار مجمع بندر خمينى للصناعات البتروكيماوية وأجزاء من ميناء « خرج »

البترولى . وفى شهر ديسمبر قام الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى بتدشين مصنع سيارات « بيجو ٤٠٥ » الفرنسي فى إحدى ضواحى طهران .

وبتشجيع من الولايات المتحدة قرر البنك الدولى إعادة العلاقات المالية مع إيران ، وكانت مقطوعة منذ سنة ٧٦ بسبب اعتراض البنك على سياسة إيران الزراعية . وفى ظل الوضع المستجد ، فإن البنك قرر منح إيران قرضا قيمته ٣٠٠ مليون دولار لاعادة بناء المناطق التى نكبت بالزلازل . واعتبر هذا المبلغ خطوة أولى على طريق المساعدة الدولية ، لاعادة اعمار إيران .

من ناحية ثالثة ، فإن إيران استفادت من شح البترول وارتفاع اسعاره الدولية ، فضاعفت من إنتاجها إذ بمقدورها ان تنتج ثلاثة ملايين برميل يوميا . واستغلت مقاطعة العراق ووقف انتاج الكويت . وسارعت ببيع البترول لليابان ، واخذت تفاوض دول أوروبا الشرقية التى قل امدادها بالبترول السوفيتى ، واتفقت مؤخرا على بيع عشرة ملايين طن سنويا إلى تشيكوسلوفاكيا .

إزاء ذلك . فمن الطبيعى أن تتضاعف موارد الخزينة الإيرانية ، التى قدر دخلها من النفط فى عام ٨٩ بمبلغ ١٥ بليون دولار ، ويقدر الخبراء أن ذلك الدخل سيزيد مرتين ونصفا على الأقل ، فى ظل الأوضاع التى جدت بعدالغزو. وهو تطور مهم لابد ان يحدث نوعا من الانفراج الاقتصادى فى الداخل ، فضلا عن انه يوفر تمويلا معقولا

لمشروعات اعمار البلاد . والأهم من ذلك أنه يمكن إيران من توسيع نطاق اتفاقاتها الصناعية والاقتصادية مع الدول الخارجية ـ التى تطمئنها موارد إيران على ان ماتقدمه من سلع أو قروض ، سيتم الوفاء به . بلا مشاكل .

إزاء ذلك كله ، فنحن نفهم تماما قول الخبير الاقتصادى الفرنسى جان لوى تريه : ان أزمة الخليج كانت نعمة هبطت من السماء على من يعانى من المشكلات والعزلة ، الاقتصادية والسياسية

الشرق الأوسط وأعمدته الثلاثة

لقد ادرك الجميع كم هى مهمة إيران ، قبل الغزو وأثنائه ، واحسب أنهم يدركون أيضا ان إيران ستصبح أكثر أهمية بعد الغزو ، أيا كانت المدة التى سيستغرقها . وان شئنا أن نعود إلى الحقائق الأساسية فى الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط ، فاننا ننبه إلى أنه بات مستقرا فى مختلف الدراسات الاستراتيجية ان للشرق الأوسط ثلاثة أعمدة أو ركائزه ، هى مصر وتركيا وإيران . (تعداد كل دولة يتجاوز خمسين مليونا من البشر ، ولكل منها موقعها الاستراتيجى الحاسم ومصادر ثروتها المتميزة ورصيدها التاريخى المعتبر) . غير أن أعمدة منطقة الخليج بوجه أخص كان ينظر إليها دائما على أنها ـ أيضا ـ ثلاثة تتمثل فى : إيران والعراق والسعودية . (لاحظ ان إيران قاسم مشترك فى الدائرتين) وهو تقدير لعبت فيه الجغرافيا دورا اساسيا . إضافة إلى

القدرة العسكرية والكثافة السكانية .

وإن شئنا الدقة فقد نقول إن المنافسة العسكرية ـ استعراض القوة . كان قائما بين إيران والعراق . بينما كانت السعودية ومازالت تمارس نوعاً من النفوذ السياسى ، لا تدخل القوة العسكرية فى موازينه .

فإيران الشاه انتهزت فرصة انسحاب القوات الإنجليزية من الخليج سنة ١٩٧١م ، واستولت على الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات . والعراق انتهزت فرصة العداء الغربى والأمريكى خاصة للثورة الإسلامية فى إيران ، فسارعت إلى شن الحرب عليها سنة ١٩٨٠ . حتى انهكتها عسكريا ، وخرجت بغداد من الحرب قوة عسكرية اثبتت تفوقها . الأمر الذى اعطى القيادة العراقية ثقة زائدة شجعتها على غزو الكويت فيما بعد .

غير أن الخطأ الفادح الذى ارتكبته القيادة العراقية انها لم تدرك انها إذا كانت قد خرجت سليمة من « حفرة » الحرب ضد إيران ، إلا أن خروجها سالمة من « بئر » غزو الكويت محل شك كبير . بل إن ثمة شبه اجماع على ان القوة العراقية تصرفت بسلوك اقنع الآخرين بان استمرارها على ذلك النحو خطر ينبغى درؤه . بالتالى فحال العراق بعد انتهاء مشكلة الغزو لن يكون كحالها قبل الغزو باى معيار .

وليس لنا أن ندخل فى تفاصيل « السيناريوهات » المحتملة فى هذا الصدد ـ وهل سينسحب العراق بالتفاهم وفى ظل تسوية سلمية ، أم

أنه سينسحب بالقوة العسكرية ، أم أن المشكلة ستحل على نحو مغاير ، أثر انقلاب داخلى أو تصفية للرئيس العراقى . وإذا ما حدثت المواجهة العسكرية ، فهل لن يكون هناك مفر من تدمير القوة العسكرية العراقية تماما ، أم ان التدمير سيكون جزئيا ، لكسر الشوكة واثبات العبرة .

ليس لنا ان ندخل فى أمثال تلك التفاصيل فى سياقنا ، على أهميتها البالغة . لكن الذى نذهب إليه هو فى كل الأحوال ، فإن القوة العسكرية العراقية سيتم « تحجيمها » فى نهاية المطاف . فالأطراف الدولية المختلفة ــ العالم الصناعى تحديدا ــ لن تحتمل استمرار تلك القوة فى قبضة قيادة مغامرة وطائشة وسط منابع النفط .. أقول « تحجيمها » قاصدا ، لأن مخططى السياسة فى الغرب والشرق ايضا ــ يريدون ــ إذا كان لهم خيار ــ ان يظل للعراق بعضا من العافية والقوة ، لسبب استراتيجى مهم ، هو الحيلولة دون ان تنفرد إيران بالقوة فى منطقة الخليج .

وإذا ما تحقق الذى نتصوره ، فستكون النتيجة ان تصبح إيران هى القوة الأولى فى الخليج ، وليس بالضرورة القوة الوحيدة . وذلك أثر تحجيم الدور العراقى ، وخروج القوة العسكرية السعودية من حلبة المنافسة من الأساس ، بل وثبوت حاجة السعودية ذاتها إلى قوة أخرى لحماية اراضيها . إذ رغم الانهاك الذى لحق بايران ابَّان سنوات الحرب فينبغى ألا يغيب عنا انها ماضية فى إعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها (تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن عن الميزان

العسكرى للعام ٩١/٩٠ ذكر ان إيران حصلت بعد وقف الحرب ضد العراق على اسلحة سوفيتية متقدمة مثل مقاتلات ميج ٢٩ ودبابات ت ـ ٧٢ ، كما أنها نجحت فى امتلاك وتطوير عدة طرز من صواريخ أرض أرض) . ولكن هذا ليس كل ما فى الأمر ، لأننا يجب ان نضع فى الاعتبار عنصر الثقل السكانى فى تقدير موازين القوة . فسكان إيران ثلاثة اضعاف سكان العراق على الأقل (إيران مابين ٥٢ و٥٤ مليونا والعراق ١٧ مليونا) .

مانريد ان نخلص إليه هنا هو أنه فى كل الظروف وفى أحسن الفروض ، فإن العراق لن يسمح له باستمرار امتلاكه للاسلحة الكيماوية والبيولوجية التى تورق الآخرين ـ وهى الاسلحة التى رجحت كفته فى السنتين الاخيرتين للحرب ضد إيران ، بعد ماتكرر استخدامه للغازات السامة بوجه اخص ، ونزع امثال تلك الاسلحة ـ التى قد نضيف إليها النووية ايضا ـ يضع العراق مباشرة فى المرتبة التالية من القوة ، بعد إيران . أما إذا لم يكن هناك مفر من تدمير القوة العسكرية العراقية لحل الأزمة الراهنة ، فإن الأمر سيختلف ، ليصبح ميزان القوة فى منطقة الخليج لصالح إيران بصورة مطلقة ، وليس فقط بصورة نسبية .

تركيا وإيران : اللامنتمى والمنتمى

ثمة حديث عن دور لتركيا وآخر لاسرائيل . وإذ نعترف ابتداء بالقوة النسبية لاسرائيل ، المستمدة فى شق منها من الدعم الامريكى والغرب . إلا أن احدا لايستطيع أن يتجاهل عمق الكراهية لاسرائيل فى العالم العربى ، وحدية الرفض القوى لدورها من جانب جماهيره ، الأمر الذى يحاصر فاعلية تلك القوة إلى حد كبير . وقد لاحظ الاسرائيليون انفسهم ذلك فى الأزمة الراهنة ، وعبر عنه أحد خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية فى يافا فى تقرير نشرته الجيز واليم بوست »[٢] تحت عنوان : « لامكان لاسرائيل فى استراتيجية الولايات المتحدة تجاه اسرائيل » إذا اعتبر ان رفض الدور الاسرائيلى فى العالم العربى كان بين الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة إلى عدم الاعتماد عليها فى حماية مصالح الغرب بالمنطقة ــ إلا فى حدود المعلومات فقط ــ واضطرتها إلى التعامل المباشر مع الحدث ، من خلال استجلاب القوات العسكرية الغربية إلى الخليج .

وعند المقارنة بين الاثنين ــ تركيا وإسرائيل ــ فإن تركيا تصبح فى موقف افضل ، بالدرجة الأولى لأن شعبها مسلم ، ولأن موقفها من العرب لايتسم بالعداء بأى معيار . فضلا عن ذلك فان تركيا تحظى بقبول وتشجيع كبيرين من جانب الولايات المتحدة الامريكية . ليس فقط لأن تركيا تقدم نفسها باستمرار على أنها دولة غربية ، ولكن أيضا لأن النخبة الحاكمة فى انقره اثبتت على الدوام عمق ارتباطها

بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة عقود . وربما ثبت ذلك بشكل بارز عند اسهام تركيا بقواتها إلى جانب الولايات المتحدة فى الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ م . حيث كانت تركيا هى البلد الوحيد فى « الشرق » أو فى العالم الإسلامى الذى أرسل وحدات عسكرية له فى تلك الحرب ، اسهمت فيها بقسط ممتاز وتضحيات غالية .

وفى سبيل دفع الدور التركى ابان أزمة الخليج ، فإن الولايات المتحدة قدمت لها خلال الشهرين الأولين من الأزمة مساعدات ضخمة تمثلت فيما يلى : (٣)

- اعتمادات مالية وصلت قيمتها إلى بليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير الحكومى لتمويل إنتاج مشترك لمائتى طائرة هليكوبتر ، بالتعاون مع شركة « سيكورسكى » .
- ٨٠ طائرة حربية من طراز (ف ـ ١٦ ـ سى) اضافة لاتفاقية سابقة توصل لها الجانبان فى مطلع سنة ١٩٩٠م ، وتتضمن ١٦٠ طائرة من الطراز نفسه ـ وتشير مصادر مطلعة إلى أن تركيا تسعى لمضاعفة العدد الذى حصلت عليه بعد أزمة الخليج ، ليصبح مجموع ماتملكه من تلك الطائرات المتقدمة ٣٢٠ طائرة ، وهو أكبر عدد من هذا الطراز لدى دولة فى العالم !
- موافقة أولية من الولايات المتحدة الامريكية بتمويل خطة كانت قد اعدتها تركيا قبل سنتين (؟!) ورفضتها امريكا ، لتحديث

الجيش التركى واسلحته الحربية تصل كلفتها الإجمالية نحو أربعة مليارات دولار !

- كسبت موافقة امريكا على التدخل لدى صندوق النقد الدولى ، لرفع القيود عن قروض لها جمدتها إدارة الصندوق فى وقت سابق تبلغ قيمتها ١,٤ بليون دولار .
- حصلت على وعد من حكومة الرئيس بوش لبذل مساع جديدة وقوية مع السوق الأوروبية المشتركة ، لتقوم بتوسيع نطاق تعاملها مع تركيا ، بما فى ذلك اجراءات الارتباط الاقتصادى والعسكرى مع تركيا . وقد قامت امريكا فعلا ببذل مساعيها ، فاعادت دول السوق اخراج مشروع البروتوكول الرابع للمساعدات الأوروبية لتركيا ، والذى كان مجمدا منذ نهاية عام ٨٩م ــ كما قدمت لها مساعدات استثنائية بناء على اقتراح واشنطون لتعويضها عن خسائرها الاقتصادية من جراء قطع علاقاتها مع العراق ، وهى تتجاوز بليون دولار ..

فى هذا الاتجاه نشير إلى التقرير الذى نشرته إحدى الصحف التركية وذكرت فيه ان اتفاقا سريا وقع فى العاصمة الارجنتينية بوينس ايرس ، ينص على انشاء مفاعل نووى فى منطقة « مرسين » التركية ، بمساعدة فنية وعلمية من جانب الأرجنتين . وهذا المفاعل يمثل جزءا من محطة كاملة يمكن استخدامها فيما بعد لانتاج الأسلحة النووية ، وفى حالة اكتماله ، فإن تركيا تستطيع أن تنتج قنبلة نووية خلال ستة

أشهر ، إذا ماتوفرت لذلك الأموال اللازمة .[٤]

فى التعقيب على هذا النبأ ، ذكرت الصحف اليونانية ــ حسبما نقلت وكالات الأنباء ــ ان الولايات المتحدة خففت فيما يبدو من تحفظات ازاء محاولات تركيا لزيادة قدراتها الدفاعية فى مجال الطاقة النووية ، أثر التطورات التى استجدت فى منطقة الخليج . وكانت واشنطون قد ضغطت فى السابق على حليفتيها كندا وألمانيا (الغربية سابقا) لمنعهما من تقديم خبرات أو مواد تساعد تركيا على انتاج اسلحة نووية ، بسبب الخوف فيما يبدو من احتمال انتقال هذه الخبرات أو المواد من تركيا إلى باكستان ، التى تحاول أيضا صنع قنبلتها النووية ، خاصة وان ثمة تعاونا وثيقا بين البلدين . ولسنا بحاجة لأن ندخل فى مزيد من التفاصيل لنوضح حجم الدور الذى تتهيأ له تركيا ــ أو تهيأ له ــ لتصبح قوة كبرى فى المنطقة . وإذا كان القدر الذى ذكرناه يلقى ضوءا أكبر على القدرة العسكرية فى المقام الأول ، إلا أننا نشير باختصار إلى الطموحات الاقتصادية الأخرى التى تتطلع إليها انقره ، والتى تتمثل فى محاولة تركيا لتصبح المورد الاساسى لمختلف احتياجات العالم العربى من السلع الزراعية والصناعية ، بل ومن مياه الشرب أيضا ، الذى اطلقت عليه اسم « انابيب المياه للسلام » ــ وبمقتضاه ستقوم تركيا ببيع حصص المياه من خزاناتها وسدودها الضخمة لكل من : سوريا والعراق والسعودية والاردن ودول الخليج والضفة الغربية المحتلة (فى اسرائيل !) .

مشروع جنوب شرق الاناضول ، بحجمه الهائل يعد تعبيرا عن تلك الاستراتيجية التركية الطموحة . إذ انه يغطي مساحة تقدر بحوالى ٧٤ ألف كيلو متر مربع ، تعادل ٩,٥٪ من مساحة تركيا . وتقدر تكاليفه بعشرين مليار دولار ، ويشمل سبعة مشروعات فى حوض نهر الفرات وستة فى حوض دجلة ـ الاثنان ينبعان من جبال تركيا ـ وسيقام فى اطاره ٢١ سدا و١٧ محطة للطاقة الكهربائية ـ وعند الانتهاء من المشروع فى سنة ٢٠٠٠ ، فانه سينتج ٢٧,٨ كيلو واط من الكهرباء ، وسيروى مليون و٨٠٠ ألف هكتار من الأراضى .

صحيفة « الحياة » نشرت مقالا بعنوان « أزمة الخليج وانبعاث الحلم العثمانى » خلص فيه كاتبه إلى النتيجة التالية[٥] : إذا ما سلمنا جدلا بأن واشنطون وأوروبا تسعيان إلى منع وحدة عربية مواجهة لاسرائيل ـ وإذا ادركنا ان الجميع يتحسبون من انبعاث عالم إسلامى من طهران ، فان هذا الافتراض بشقيه يرشح تركيا لدور لايمكن التقليل من شأنه مع نهاية القرن الحالى .

ذلك كله صحيح ، لكن الاعتبار الذى ينبغى الا نغفله هنا هو حجم القبول الذى يتوفر لتركيا فى العالم العربى . إذ ان الترشيح لايحسم المسألة إلا إذا توفر له القبول المناسب . وإسرائيل اوضح نموذج على ذلك ، فهى منذ قامت مرشحة لدور الحارس للمصالح الغربية فى المنطقة ، لكن الأمريكان انفسهم ايقنوا أن هذا الدور المفترض ليس محل قبول فى العالم العربى ، كما اسلفنا .

من هذه الزاوية فلابد ان نلاحظ ان النخبة السياسية فى انقره ترشح تركيا للقيام بذلك الدور المنشود باعتبارها « دولة غربية » ـ زعماؤها السياسيون يجهرون بذلك فى مختلف المحافل ـ وهى تعتبر الورقة الاسلامية جسرا تعبر من فوقه إلى العالم العربى ، لخدمة المشروع الغربى فى نهاية المطاف . ولئن كانت تركيا المتغربة ، المعتزة بانفصالها عن العالم العربى مقبولة تماما فى الغرب ، أو مقبولة نسبيا من قبل بعض الأنظمة العربية ، إلا أننا نذهب إلى أن هذه المواصفات ذاتها تحد من درجة قبول الدور التركى فى الشارع العربى ، بوجهيه القومى والإسلامى . فى مقابل ذلك يبرز الدور الإيرانى كطرف « منتمى » إلى المنطقة ، ليس منفصلا عنها أو مستعليا عليها ـ وبرغم كل ماقد يقال عن مشروعه ، فالقدر المتيقن انه مستقل عن المشروع الغربى ، وانه يلتقى مع العالم العربى فى حلم الاستقلال ذاك . والأمر المؤكد ان صدق التزامه المعلن بالأرضية الإسلامية ـ ان تحقق ـ يضع ايران مع الجماهير العربية المسلمة فى خندق واحد .

لكن هذا الموقف تحيط به تعقيدات أو اشكاليات ينبغى تجاوزها أولا ، بعضها سياسية وبعضها مذهبية، وهى من الأمور التى نحاول مناقشتها فى هذه الدراسة . وإذا ماتوفر ذلك التجاوز واستبدل بحد أدنى من الثقة والفهم ، فان فرصة ايران فى القبول والتفاهم مع العالم العربى ستكون افضل بكثير من فرصة تركيا ، ولا مجال للمقارنة باسرائيل .

ثمة اعتبار مهم لصالح إيران ينبغى عدم اغفاله عند المقارنة ،

وهو أن امكانيات إيران كدولة نفطية ـ فضلا عن إمكانياتها كدولة زراعية غنية ومهمة ، واحتمالاتها الواعدة كدولة صناعية ، ناهيك عن المعادن المتوفرة لديها ـ هذه العناصر تؤهلها لكى تؤدى دوراً فى العالم العربى تعين من خلاله بعض الدول فى مشروعاتها التنمويه . وما جرى مع السودان واليمن يعزز ذلك الاحتمال . بينما تركيا تريد أن تتعامل مع العالم العربى بحسبانه سوقا لبضائعها ومنتجاتها وباباً لحل مشكلات فائض العمالة لديها ، التى لم تعد الفرصة متاحة أمامها فى أوروبا ، حيث أصبحت هجرة الأوروبيين الشرقيين تضغط عليها بقوة ، فضلا عن أن سوق العمالة سيغلق أمام الأتراك فى أوروبا الموحدة التى ينتظر أن تتم ولادتها فى سنة ١٩٩٢ م .

اعنى أن إيران يمكن أن تقدم عونا للدول العربية التى تحتاج إلى العون ، بينما تركيا تريد أن تقدم سلعاً تسوقها فى الدول الغنية . وبالتالى فإيران يمكن أن تعطى للعرب لكن تركيا تطمع فى أن تأخذ وتكسب من العرب .

هناك اعتبار آخر نسبي لصالح إيران أيضا ، فى تعاملها مع منطقة الخليج . ينطلق من حقيقة الموقع الجغرافى . فإيران مشرفة على الخليج ، وبالتالى فهى جزء منه وشريكة فيه ـ أما تركيا فإنها من هذه الزاوية دولة وافدة إلى الخليج وغريبة عليه . والأمر كذلك ، فربما جاز لنا أن نقول بأن تركيا فى الخليج « مستوردة » ، بينما إيران « محلية » والحضور التركى إلى الخليج أيا كانت صورته يحتاج إلى جهد

وترتيب ، بينما هو بالنسبة لإيران دون ذلك بكثير. يضاف إلى ذلك أن لايران وجوداً مادياً فى الخليج ينبغى أن يوضع فى الاعتبار ، يتمثل أولا فى قوانه البحرية المرابطة فى مياهه ، ويتمثل ثانيا فى كم العمالة الإيرانية بإمارات الخليج ، التى تقدر بنصف مليون شخص ، وهو رقم معتبر بمعايير المنطقة ـ ويتمثل ثالثا فى خطوط التجارة المفتوحة بين الموانى الإيرانية ودول الخليج .

وإذا كانت نسبة الشيعة فى امارات الخليج تصل إلى حوالى ٢٥٪ فى المتوسط العام ، ونسبتهم بين الفعاليات الاقتصادية القابضة على السوق تقدر بخمسين فى المائة ، فربما كان الخطأ والظلم ان ننسب هؤلاء إلى الوجود الإيرانى ، لأنهم جزء من النسيج الوطنى المحلى ـ لكننا بدورنا نقول انهم . فى الأغلب ـ لا يقفون فى المربع الرافض لايران .

ازاء ذلك ، فإذا قلنا أن الغرب والولايات المتحدة يريدون لتركيا دورا مهما فى الخليج ، فقد لانبالغ إذا قلنا ان مجمل الظروف فى المنطقة هى التى استدعت الدور الإيرانى . وبلغة الاصوليين فان الجهد الامريكى فى أزمة الخليج « منشئ » للدور التركى ، بينما كانت الظروف « كاشفة » للدور الايرانى. لقد اتجهت ابصار الغرب إلى تركيا ، لكن أبصار الشرق اتجهت ناحية ايران ! ـ لذا نفهم لماذا ذهب العرب إلى ايران بينما كان الرئيس التركى هو الذى زار عواصم العرب .

جرى ذلك الاستدعاء بينما بدا من مؤشرات عديدة ان القيادة التى تسلمت السلطة فى طهران عقب وفاة آية الله الخمينى عازفة ـ أو

غير ممكنة ـ عن اداء دور خارج حدودها . على الأقل إلى أن تنتهى من إعادة بناء ماخربته الحرب فى الداخل ـ وهى فترة قدرها الرئيس الايرانى الحالى هاشمى رفسنجانى بعشر سنوات ، فيما اسماه « بعقد التنمية » عقب توليه السلطة فى عام ١٩٨٩ .

لقد عقدت القيادة الإيرانية اجتماعا فى مساء اليوم الذى وقع فيه غزو الكويت ، واصدرت بيانا اعلن ان إيران لاتستطيع ان تقف مكتوفة الايدى ازاء ماجرى . وان أى توسعات إقليمية عراقية ، أو أى تعديل فى حدودها ، يخل بأمن إيران ويهدد مصالحها .

فى الثامن من اكتوبر (٩٠) نشرت صحيفة « لوموند » الفرنسية تصريحا للرئيس هاشمى رفسنجانى جاء فيه مانصه : إن إيران سوف تستخدم كل مالديها من قوة للحيلولة دون تسليم الكويت لجزء من اراضيها إلى العراق ، للتوصل إلى صفقة سلام بين البلدين . واضاف ان إيران ابلغت زعماء الكويت بانها لن تقبل بادنى تنازل كويتى عن أى جزء من اراضيها ، بما فى ذلك جزيرتا « وربة » و « وبوبيان » .

وكان هذا الكلام القوى يعنى ان إيران قررت ان تمارس الدور المؤجل !

التاريخ حمّال أوجه : ليكن !

قلنا ان أزمة الخليج كانت كاشفة للدور الايرانى ، الذى غاب أو غيب . ولئن كان الخليج هو المناسبة ، إلا أن العرب والمسلمين هم

القضية . اعنى ان الدور الايرانى فى منطقة الخليج لكى يوضع فى اطاره الصحيح ، فينبغى ان يتم فى سياق تأصيل العلاقات بين إيران والعرب . فهذا هو الأصل ، بينما الخليج هو الفرع ، ولايمكن لفرع ان يستقيم طالما بقى شأن الأصل معوجا . واصلاح ذلك العوج مهمة ليست سهلة وتعترضها صعوبات جمه ، لكننا نحسب ان مابين العرب وإيران هو بكثير دون الذى كان بين السوفييت والامريكان ، ونجحوا فى اجتيازه والتغلب عليه . اعنى ان ذلك الاصلاح الذى نصبو إليه ليس مستحيلا بأى حال ولايحتاج إلى معجزة بأى معيار .

وغنى عن البيان ان الذى يعنينا فى الأمر كله هو مصلحة الأمة الاسلامية والعربية بالدرجة الأولى . ليس بلدا بذاته ، ولانظاما بذاته ، ولا مذهبا بذاته . وهو الموقف الذى التزمنا به منذ قامت الثورة الإسلامية فى إيران .

ولامجال هنا لتقييم الشوط الذى قطعته إيران على صعيد تجربتها الإسلامية ولامحل لابداء الملاحظات أو تسجيل التحفظات ، فلذلك سياق آخر . إنما نحن معنيون بالأرضية التى وقفت عليها الثورة الإسلامية فى ايران . وإذا كان البعض يقدرها بحسباتها أرضية إسلامية ، بينما آخرون يرونها تعبيرا عن النموذج المستقل . غير التابع أو غير المنسحق امام مشروعات ومخططات الدول الكبرى . فاكثر مايهمنا فى هذه النقطة ان إيران فى وضعها الجديد صارت تلتقى مع الأمة العربية على اكثر من صعيد ، فى الضمير والحلم ، واما ذلك اللقاء إذا

أحسن استثماره ورفعت من طريقه الأشواك والالغام ، يمكن ان يكون عنصرا مهما فى انجاح مشروع النهضة المستقل لهذه الأمة العربية والإسلامية .

يلوح البعض هنا بالتاريخ ، مستخلصا منه اشارات حمراء تسد الطريق ، وتمنع السير فى ذلك الاتجاه . ونحن فى زماننا هذا بوجه اخص صرنا اشد اقتناعا بان منطق « توازن المصالح » نسخ ماقبله من حسابات ، حتى غدا التاريخ حائلا وهميا يتعلق به العاجزون أو الحمق . اعنى أولئك الذين فقدوا الارادة أو الذين فقدوا القدرة على التميز فأعمتهم الحساسيات والمرارات عن رؤية المصالح العليا ، أو رؤية المنعطف الذى مرت به البشرية ، وانتقلت بمقتضاه من طور إلى طور ـ من عالم الخصام والحرب الباردة ، إلى عالم الوفاق والتلاقى حول المشترك الذى يوفر أسباب الرخاء لمستقبل البشرية .

ورغم اننا سنتوقف عند نقطة التاريخ هذه بعد قليل ، إلا أننا نريد ان نستبق بكلمتين موجزتين نوجههما إلى الذين يشهرون سلاح التاريخ فى هذه القضية الحيوية .

الكلمة الأولى هى : ان التاريخ حمال أوجه حقا ، إذا اردت ان تستخلص من بعض وقائعه ان ثمة « استحالة » فى التعايش بين العرب وإيران ، فلن يستعصى عليك الأمر . وإذا اردت ان تقرأه بمنهج مخالف فالأمر ميسور بذات القدر . وقد تتوقف المسألة على رغبتك أو مرادك . ان اردت انقطاعا وانفصالا وجدت ، وان اردت اتصالا نجحت .

اننا ممن يقولون بان قراءة التاريخ ينبغى الا تتم استنادا إلى واقعة أو مجموعة محددة من الواقع ، وإنما هى تصبح اكثر صوابا لو تمت من خلال رصد المجرى العام للحوادث ، وطبيعة الظرف السياسى والاجتماعى الذى وقعت فيه تلك الحوادث . فإذا توالت روايات الاشتباك والخصومة بين العرب والفرس أو بين الشيعة والسنة مثلا ، فان تحقيقنا فى المناخ السياسى الذى جرت فى ظله تلك الظواهر ربما دلنا على ان المشكلة ليست فى هذه الخصومة أو تلك ، ولكنها كامنة فى حالة الانحطاط السياسى الذى ادى الى تفسخ العلاقات بين العرب وغيرهم من الشعوب ، إلى شيوع التعصب بين مختلف اصحاب الملل والنحل . وعهدنا بذلك الانحطاط بعيد كما هو معلوم !

مع ذلك فانه إذا ثبت ان سياق الأحداث ومجراها يمكن ان يوصلنا إلى النتيجتين . أى بتوازى احتمالات الوصال مع احتمالات الانفصال ، فربما كان من المنطق والمرغوب فى هذه الحالة ان ننحاز إلى الاحتمال الذى يخدم المصالح العليا للأمة ، وليس الاهواء أو النزوات العارضة لأى طرف كان . بالتالى فالسؤال المفيد يصبح على النحو التالى : أين تكمن مصلحة الأمة ، وهل تكون فى المضى بهذا الاتجاه ام ذاك ؟

الكلمة الثانية : خلاصتها ان علاقات الأمم ، بعدما نضجت التجربة الإنسانية وتجاوز المجتمع طور القبيلة إلى مرحلة الدولة ، لاتحكمها خصومات الماضى ولا ثأراته أو مراراته ، وإنما هى تنهض فى

الاساس على حسابات مصالح وطموحات الحاضر والمستقبل . وعلى ذلك فالماضى فى اتعس صوره ينبغى الا يكون حائلا دون صناعة حاضر ومستقبل افضل ، والتناقضات مهما بلغت فى حدة التقاطع والتباعد لايعود لها وزن إذا ما اقتضت المصلحة لقاء فى نقطة أو موقف . الحاصل فى زماننا يؤكد ذلك ، ويشهد بان الاعداء التاريخيين ، حتى من أقام منهم مشروعه على هدم الآخر وهزيمته (الشيوعية والرأسمالية مثلا) ، هؤلاء ألقوا بالماضى وراء ظهورهم وبدأوا عهدا جديدا يرفع رايات « البيت المشترك » والمصير الواحد .

من الذى اعطى الماضى رخصة مصادرة المستقبل أو اغتياله ؟!

(٢)
مفاتيح المشكلة : الوهم والحقيقة

شأن كل الهزات التاريخية فان الحرب العراقية الإيرانية ، أحدثت أثراً تجاوز الاقتتال المسلح ، الذى تشير دلائل عدة إلى ان صفحته قد طويت فى المرحلة الراهنة ، اثر اعلان القيادة العراقية فى منتصف أغسطس ١٩٩٠م عن استجابتها للطلبات الايرانية الخاصة بتسوية المشكلات المعلقة بين البلدين ، والتزامها بوجه اخص باحترام اتفاقية ١٩٧٥ التى كان تعديل بنودها أحد أهم الأسباب المعلنة لشن الحرب فى سنة ١٩٨٠م .

ورغم أن المدافع سكتت ، إلا ان دويها لا يزال يتردد فى أعماق الأمة خصوصا وان القصف المتبادل تجاوز الأهداف العسكرية أو المدنية ، حتى استهدف تشويه الوعى إلى أبعد مدى ممكن ، الأمر الذى أفرز ما يمكن ان تسميه اشكاليه أو عقدة فى العلاقات العربية الإيرانية .

لقد افرزت تجربة صراع السنوات الثمانى بين إيران والعراق « ثقافة » عملت فى مجراها العريض على تعميق الفجوة ليس فقط بين الطرفين ، وإنما بين إيران والعرب بوجه عام . حتى ذهب كثيرون من المعلقين والباحثين العرب إلى اعتباره صراعا تاريخيا وحتميا ، كان منذ الأزل

ومستمر بالضرورة إلى الأبد . واستندوا فى ذلك إلى العنصر القومى (عرب وفرس) الذى يؤدى فيه العرق دور الحائل الذى يقف دون امكانية التلاقى [٦]

وكان الخطاب السياسي العراقى أول مافتح الباب لاثارة البعد القومى أو العرق ، مرة بتسمية المعركة ضد إيران باسم « القادسية » ، استلهاما من المعركة الأولى للمسلمين ضد الفرس ، التى انتصر فيها جيش المسلمين بقيادة سعد بن أبى وقاص ، على « رستم » قائد جيش الفرس . رغم ان المواجهة لم تقم فى الأساس على صراع العرب والفرس ، وإنما كان اساسها هو صراع الاسلام ضد الشرك .

ومرة ثانية باستخدام كلمة « المجوس » فى وصف الايرانين ، على الأقل فى السنوات الأولى للحرب ، مما اعتبر استثارة من نوع آخر للنعرة القومية والعنصرية ، باعتبار ان المجوسية هى عقيدة الفرس قبل الإسلام . ونحن نلاحظ فى هذا الصدد ان ثمة محاولة أخرى بذلت لاستثارة النعرة المذهبية فضلا عن العرقية لزيادة التوتر بين العرب وإيران ، تمثلت فى صدور كتاب بعنوان « وجاء دور المجوس » الذى اتهم مؤلفه قادة الثورة الإسلامية فى إيران بأنهم « يسعون لاعادة مجد كسرى ونار مزدك » !

ولامجال هنا لرصد مختلف الكتابات التى حاولت استثمار الصراع بين إيران والعراق لتصفية حسابات مذهبية قديمة ومريرة ، وقد حصر

احد الباحثين الإيرانيين عناوين تلك الكتب ، وقدر عددها بحوالى ١١٥ كتاباً باللغة العربية ، بعضها أعيد طبعه فى ظروف الحرب ، وبعضه ألف خصيصا للمناسبة !

لفت نظرنا فى تلك الكتب ، عنوان « الصراع بين الاسلام والوثنية » وهو مؤلف فى ٧٠٠ صفحة أصدره الكاتب السعودى عبد الله القصيمى فى سنة ١٩٣٧ . ولكن طبعته الثانية صدرت فى سنة ٨٢ ، أى بعد خمس وأربعين عاما . ومن عنوانه يصوغ المؤلف العلاقة بين إيران والعرب فى كونها مواجهة بين الإسلام والشرك . لفت نظرنا أيضا ان منطلق التضاد الذى تبناه القائلون بأزلية الصراع بين العرب والفرس ، تأثر به ايضا بعض علماء المسلمين فى تناول القضية ، إذ اعتبرها أيضا صراعا ابديا لاسبيل إلى حله بين الشيعة والسنة . يتمثل ذلك الاتجاه الأخير فى كتاب العلامة أبو الحسن الندوى بعنوان « صورتان متضادتان عند أهل السنة والشيعة الإمامية » ــ وقد صدر باللغة الاردية فى الهند سنة ٨٤م ثم ترجم إلى العربية ووزع فى كافة انحاء العالم العربى فى العام التالى مباشرة (٨٥م) .

إن الباحث عندما يطالع ملف اشكالية العلاقات العربية الإيرانية ، وكم الالغام المبثوثة فى مختلف صفحاته يستطيع ان يلحظ على الفور ان ثمة ادوارا سلبية قامت بها أطراف بذاتها ، ادت إلى احداث الفجوة وتشويه الوعى العام ازاء المشكلة .

ونحن نشير بأصابع الاتهام إلى أطراف أربعة ، تتحمل المسئولية

أمام الله والتاريخ فى هذا الصدد .

- فالخطاب السياسى العربى الذى وقف موقف الخصومة من إيران ، والعراق فى المقدمة منه ، يتحمل مسئولية أولى فى هذا الصدد . ليس لمجرد الخصومة ، التى لم تكن مبررة فى ذاتها ، ولكن لأنه استخدم أساليب غير مشروعة ضمن أدوات صراعه ، اذ لم يتردد فى توجيه الطعنات المسمومة التى استثارت مختلف الضغائن العرقية والمذهبية ، ليكسب فى النهاية المعركة العسكرية .
- على صعيد آخر ، فإن الكتّاب ذوى الانتماء القومى العربى ، كان لهم دور سلبى آخر يتعين اثباته ، إذ انطلاقا من ذلك الشعور القومى ، فانهم غذوا العصبية العرقية ، وثبتوا مقولة الفصام التاريخى والصراع الأزلى ، التى عبأت العقل العربى بأسلوب غير صحى ونهج غير موضوعى ، وهم فى ذلك لم يفرقوا بين الاعتزاز القومى ، وهو قيمة إيجابية ومقدرة ، وبين العصبية القومية التى هى سلبية جاهلية .
- من ناحية ثالثة فان فيالق الكتاب والباحثين العرب ، الوصوليين والانتهازين ، ظل شغلها الشاغل ــ كدأبها فى كل زمان ومكان ــ هو صب الزيت على النار ، ومباركة وتأصيل الخصومة ، والمزايدة عليها ــ وقد رأينا نفرا من هؤلاء الذين ملأوا الدنيا هتافا لصالح النظام العراقى واطروحاته فى الحرب ضد إيران . وهم أنفسهم الذين يملأون الدنيا الآن سبابا للنظام العراقى بعد غزوه للكويت ، فى

بعض الأقطار العربية المعارضة للموقف العراقي .

من ناحية رابعة ، فإن المرء لايستطيع أن يعفى أهل العلم من المسئولية أيضا . واقصد بذلك أهل العلم الشرعي والدنيوى . إذ يأسف المرء لعلماء ودعاه اججوا الصراع المذهبي وجددوا بذور الفتنة فى الصف الإسلامى ، وبنفس المقدار ، فإن ثمة باحثين وظفوا علمهم من أجل خدمة الصراع السياسي ، واثارة الشكوك والهواجس ، فكانوا اداة فصل وشرخ ، وليسوا جسور وصل ولا دعاة بناء . وقد ذهب بعض هؤلاء إلى تصنيف إيران فى المربع المعادى للأمة العربية ، الواقف فى الصف الإسرائيلى ، والمؤهل للتآمر مع تركيا وأثيوبيا . لحصار الأمة العربية لضرب مصالحها .

- لا يستطيع المرء واخيرا ان يلغى دور العنصر الأجنبي المتآمر فى الموضوع . وتلك حقيقة نفهمها وإن لم تتوفر لنا وقائع اثباتها . إذ المؤكد ان ثمة اطرافا دولية معنية أشد العناية باقامة حاجز كثيف من العداوة والبغضاء بين العرب وإيران فهؤلاء يعلمون ان لقاء عربيا ايرانيا من أى نوع هو نذير بتغيير خريطة المنطقة ، ومقدمة لتغيير وتهديد استراتيجيات الدول العظمى . فى هذا الصدد فإن المرء لا يستطيع أن يستبعد تلك الاشارات الموحية بان ثمة دور للمصالح الغربية فى حث أو تشجيع العراق على الهجوم على إيران بعد نجاح الثورة الايرانية عام ٧٩ .

الذى تعنيه إيران لأمة العرب :

هذه النقطة الأخيرة تفتح الباب للتساؤل عما تعنيه إيران بالنسبة للأمة العربية ـ فربما فسرت لنا الإجابة على ذلك التساؤل أسباب حرص اطراف عديدة ، داخلية وخارجية على دوام الخصام بين العرب وإيران واحياء صراعات الطرفين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا

إيران تمثل بالنسبة لنا نحن العرب المسلمون مايلى :

١ ـ دولة إسلامية شقيقة وعريقة ، تجمعنا بها أخوة الدين منذ أربعة عشر قرنا . وبتعداد سكانها الذى يبلغ أكثر من خمسين مليونا ، وبوضعها الراهن ، فإنها أيضا تمثل حجر الأساس فى محيط الشيعة الإمامية ، الذين يبلغ عددهم مائة مليون شخص تقريبا . اعنى انها مهمة بذاتها ، ومهمة بما تمثله فى الواقع الإسلامى ، والأمران لها اعتبارهما فى المنظور الاستراتيجى . فهى بالنسبة لأمتنا العربية تمثل عمقا استراتيجيا ينبغى عدم اغفاله ، وهى من المنظور الإسلامى تمثل عزنا بشريا كبيرا ينبغى ان يحتسب وزنه .

٢ ـ تجربة إسلامية بالغة الثراء فى ميلادها وفى مسارها . فالثورة التى شهدتها إيران فى نهاية السبعينيات تظل حدثا ضخما بكل المقاييس ، وهو أحد اعظم أحداث هذا القرن . إذ كانت كشفا مهما عن خطورة الدور الذى يمكن أن يؤديه العنصر الإيمانى فى رفض الجور واسقاط الطواغيت ، وتكذيبا دامغا لاتهام الدين بتخدير الشعوب وتواكلها .

وفى الممارسة ، يتمثل غنى التجربة فى كونها أول محاولة لاقامة دولة إسلامية عصرية بعد إلغاء الدولة الإسلامية فى سنة ١٩٢٤م . دولة لها دستور ومجلس نيابى وبناء سياسى ينطلق من الالتزام الإسلامى ويحاول التعبير عن ذلك الالتزام فى مجالات الثقافة والتعليم والاقتصاد والتخطيط وما إلى ذلك ، ذلك لا يعنى بالضرورة إن نجاحات تحققت فى كل تلك الميادين ، وإنما نحن نتحدث عن مجرد الاقدام على التجربة ، الأمر الذى يقدم نموذجا يمكن الاستفادة منه على الصعيد الإسلامى ، سواء بتمثل النجاحات أو تجنب أسباب الفشل والاحباط .

٣ ـ هى أيضا أحد اضلاع المثلث الذى تعتبره الدراسات السياسية والاستراتيجية ركيزة مايسمى بالشرق الأوسط ومركز الثقل فيه . الضلعان الآخران هما مصر وتركيا . والدول الثلاث هى الأكبر فى تعداد سكان المنطقة (كل منها فوق الخمسين مليون) . فضلا عن ان لكل منها خصوصية استراتيجية معينة ، فى الموقع الاستراتيجى ووفرة المواد الاقتصادية والعمق التاريخى .

٤ ـ إيران هى باب العالم العربى إلى آسيا ، كما ان السودان بابه إلى افريقيا . وتاريخيا فقد كانت إيران هى الجسر البرى الذى كانت التجارة تنقل عبره بين الشرق والغرب ، من خلال ماعرف باسم طريق الحرير . الأهم من ذلك ان الهضبة الإيرانية تمتد وراء الجناح الشرقى للعالم العربى حيث تعتبر حارس الظهر وحاميه ـ بقدر ما

انها يمكن ان تؤدى دورا معاكسا كمهدد ورادع .

٥ ـ فى موقعها ذاك ، وعلى الطرف الآخر ، فإن ايران تقع فى مؤخرة الاتحاد السوفيتى وظهره ، إذ الحدود المشتركة بينهما تصل إلى ٢٥٠٠ كيلو متر . واهميتها على هذا الصعيد تكمن فى اطلالها على الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى حاولت الولايات المتحدة استغلاله إلى ابعد مدى فى صراعها مع موسكو ـ ليس هذا فقط ، ولكن الأهم من ذلك ـ من وجهة نظرنا أنها لصيقة بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية السوفيتية ، خصوصا جمهوريتا أذربيجان وطاجكستان ، اللتان ينتشر فيهما المذهب الشيعى الاثنى عشرى . وإذا وضعنا فى الاعتبار ان المسلمين السوفيت يبلغ عددهم ٦٠ مليون نسمة تقريبا ، وأن بعضهم يتجه بالتدريج نحو الاستقلال عن سلطة الاتحاد السوفيتى ، وهى الموجة السائدة هناك الآن ، فلنا ان نتصور أهمية إيران فى هذا الاطار ، والدور الذى يمكن ان تؤديه إذا ماتحقق ذلك الاحتمال .

٦ ـ بسبب أهميتها الاستراتيجية وثقلها السكانى وعمقها الحضارى ، فإن الدور الايرانى كان دائما يتجاوز حدود البلاد الجغرافية وتاريخيا فان إيران لم تكن يوما ما منكفئة على ذاتها داخل الهضبة ، وإنما كان تأثيرها يمتد اما شمالا وشرقا فى العمق الآسيوى ، أو جنوبا وغربا بإتجاه المحيط العربى . وتكاد حركتها تتم بطريقة تبادلية على هذين المحورين . ويظل السؤال المهم هو : فى ظل أى شروط يتم

التجدد الإيرانى ، وكيف يمكن ان يمثل بالنسبة للآمة العربية والإسلامية إضافة لا خصما ؟؟

٧ ـ يتصل بذلك عنصر آخر ، هو أن إيران كانت فى عهد الشاه ومازالت تؤدى دورًا مهما فى منطقة الخليج . ولئن كان الشاه قد حاول ان يؤدى دور شرطى الخليج . فان هذا الدور لم يعد واردا الآن سواء لأن إيران انهكت خلال سنوات الحرب وستظل مشغولة بإعادة بناء ما دمر لمدة عشر سنوات مقبلة على الأقل. أو لأن النظام الحالى ليس طامعا أو ليس مؤهلا لان يؤدى تلك الوظيفة . أو لأن الوجود الأجنبي فى المنطقة المستمر منذ سنوات الحرب (سنة ٨٧) . جعل للمنطقة ـ وللعالم فيما بعد ـ شرطيا واحدا هو الشرطى الأمريكى . مع ذلك فإن أزمة الخليج الراهنة ، اغلب الظن أنها ستسفر عن دور أكبر لإيران فى نهاية المطاف ، لا لقدرات اضافية ستتوفر لها ، ولكن لأن الاطراف الأخرى فى الخليج يرجع لدورها ان يتراجع .

فالخليج من الناحية التاريخية كان يتأثر بادوار ثلاث دول هى السعودية والعراق وايران . وفى الأزمة الراهنة ظهرت السعودية فى صورة اضعف مما تصور كثيرون . واغلب الظن انه سيتم تحجيم القوة العسكرية العراقية ، لأن احتلال الكويت اسفر عن شرور فى مسلك النظام العراقى لايحتملها النظام الدولى الجديد ، خصوصا وان مغامرات العراق تؤثر على استقرار اسواق النفط بما يهدد العالم

الصناعى بأخطار عدة . بالتالى فثمة اتفاق بين كثير من المحللين على ان قوة العراق لن تبقى كما هى فى الأجل القريب .

وإذا صح هذا التصور فإن الطرف الذى سيتمتع بوضع أفضل نسبيا بعد انتهاء الأزمة الراهنة ، هو إيران . وذلك بالطبع سيضفى عليها أهمية أكبر يتعين اخذها فى الاعتبار عند تصحيح العلاقات العربية الإيرانية .

٨ ـ فضلا عن الأبعاد السياسة والاستراتيجية والدينية ، فثمة مصالح اقتصادية للعالم العربى مع إيران لا يمكن تجاهلها . وتجربة منظمة « الأوبك » اثبتت ان التفاهم العربى الإيرانى له دوره المهم فى تحديد اسعار النفط . وثمة دراسة فى وزارة النفط الإيرانية تقول ان سعر برميل البترول لو زاد بمقدار دولارين فقط ، فإنه يرفع من عوائد كل من إيران والعراق بمقدار مليار دولار فى السنة . وإن زاد بمقدار أربعة دولارات فإنه سيضيف إلى دخل مصر مليار دولار ، أما إذا زاد بمقدار ستة دولارات ، فإن عائدات كل من العراق وإيران والكويت ستزيد بمقدار ثلاثة مليارات ، بينما سيزيد دخل السعودية بمقدار ٤,٥ مليار دولار ـ أما مصر فسيزيد دخلها بما قيمته مليار ونصف مليار دولار .

أين تكمن الاشكالية ؟

ما الذى يحول دون خلق اجواء إيجابية فى العلاقات العربية الإيرانية ؟

ماهى طبيعة الاشكالية فى تلك العلاقات ؟

ثمة أربعة احتمالات فى تصور الاشكالية المفترضة هى :

- ان تكون المسألة عرقية ، كامنة فى طبيعة العلاقة بين العرب والفرس .
- ان تكون القضية ثقافية محورها « صراع » الإسلام والعروبة .
- ان تكون الاشكالية مذهبية نابعة من الخلاف السنى والشيعى .
- ان تكون المصالح السياسية هى مصدر الاشكالية .

لنحاول ان نحقق فى هذه الاحتمالات واحدا بعد الآخر ، علَّنا نضع ايدينا على بيت الداء .

(أ) عرب وفرس : الإسلام حل المشكلة :

« لقد شكل الفرس بعد مائة عام من الفتح الإسلامى قوة عسكرية عظيمة .. استطاعوا بها ان يسهموا فى نقل الخلافة من البيت الأموى إلى البيت العباسي . ولو أنهم ارادوا ان يؤلفوا كيانا سياسيا مستقلا (قائما على العصبية الفارسية) لما استطاع احد ان يحول بينهم وبين ذلك الهدف ـ ولكنهم كانوا اشد حرصا على الحياة فى ظل الخلافة الاسلامية بصرف النظر عن الاعتبار العرقى .

« وعندما ثار الايرانيون على مظالم الأمويين فى خراسان ، فانهم لم ينطلقوا من عصبية فارسية أو دعوة انفصالية . وإنما كانت ثورتهم تتبنى الدعوة إلى المساواة والعدل . وكانت رايتهم التى رفعوها عندما اعلنوا تمردهم ، سواء كتبت عليها الآية القرآنية « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وان الله على نصرهم لقدير » .

« لم تحركهم العصبية العرقية ولكن الظلم هو الذى استفزهم واستنفرهم . ولم يعملوا على إقامة حكم فارسى يحميهم ــ وكانوا على ذلك قادرين ــ وإنما سعوا إلى رفع الظلم بتسليم مقاليد الحكم إلى خلافة إسلامية جديدة ، ظنا منهم ان ذلك كفيل بتوفير العدل الذى افتقدوه واقدموا على ذلك لا باعتبارهم فرسا ، ولكن بحسبانهم جماعة من الاقليات المضطهدة فى الدولة الإسلامية .

« لقد استطاع الإسلام تذويب المشاعر العرقية والعصبيات القومية . حتى شهدت القرون الثلاثة الأولى بعد الهجرة نهضة مباركة اسهم فيها العرب والعجم . فصارت مدن إيران الكبرى منارات للعلم الإسلامى ، وعرفت مدارس نيشابور وهرات وبلخ ومرو وبخارى وسمرقند واصفهان (كانت حدود إيران ممتدة من ساحل نهر الفرات إلى نهر جيحون فى أواسط آسيا) وتربى فى هذه المدارس المئات من رجالات الاسلام وعلمائهم . وكانت خراسان معقلا من معاقل دراسة علم الحديث ، لذا لانستغرب ان يكون أصحاب كتب الصحاح الستة ــ جميعا ــ من إيران ، بينما اثنان من ائمة أهل السنة من خراسان

هما : أبو حنيفة النعمان ، وأحمد بن حنبل .

« ومن اللافت للنظر فى هذا الصدد ان الشعوب الإسلامية كانت فى أغلب الأحوال تتبع فتاوى من يختلفون معهم فى الانتماء العرقى ـ فالمصريون مثلا كانوا يتبعون فتاوى الليث بن سعد الفارسى ، بينما كان أكثر الفرس يتبعون الشافعى العربى . وكان بعض علماء إيران كامام الحرمين الجوينى والغزالى والطوسى يميلون ميلا إلى الشافعى باكثر من ميلهم إلى أبى حنيفة . وحينما تشيع الفرس بعد هذا تقلدوا امامة الأئمة الأطهار عليهم السلام ، وهم هاشميون من قريش !

« لابد ان يستوقفنا فى هذا الصدد ايضا ان الفرس عندما دخلوا الإسلام أصبحوا اكثر شدة من العرب على المجوس فى بلادهم . وهذه الشدة هى التى دفعت عددا من المجوس للهجرة إلى الهند حيث شكلوا هناك الاقلية الفارسية المجوسية القائمة إلى الآن .

« هنا أيضا يجدر الانتباه إلى الذين دعوا فى صدر الإسلام إلى التمسك بالعقائد الفارسية القديمة ، من أمثال بهافريه وسناباد وبابلك ومازايار ، هؤلاء قتلوا بأيدى أبو مسلم الخرسانى وافشين الفارسى والعسكر الفارسى العباسى » .

هذه الشهادة سجلها العلامة الشهيد آية الله مرتضى المطهرى ، من آباء الثورة الإسلامية فى كتابه « الإسلام وإيران »[٨] .

هل كان احياء اللغة العربية واستمرارها ، تعبيرا عن مقاومة العروبة متمثلة فى اللغة العربية ؟

رد العلامة المطهرى على ذلك بقوله : إذا كان ذلك الافتراض صحيحا ، فلماذا اتعب علماء بلاد فارس انفسهم فى احياء اللغة العربية أيضا ، ببيان قواعدها العربية والنحوية والاشتقاقية ، والمعانى والبيان والبديع ، وفنون الفصاحة واساليب البلاغة ؟ ـ إذ الثابت تاريخيا ان احدا لم يخدم اللغة العربية كما خدمها الفرس .. فهم لم يتعاملوا معها باعتبارها لغة أجنبية ، وإنما كانت عندهم لغة كتاب الله ، ولغة الإسلام وكافة المسلمين. لهذا تفانوا فى خدمتها وكان فى المقدمة من هؤلاء الفرس سيبويه وعبد القادر الجرجانى مؤسس علم البلاغة ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى وابن فارس والزمخشرى والسكاكى والخطيب القزوينى والفيروزبادى وأمثالهم .

من ناحية ثانية فالثابت تاريخيا أيضا أن بنى العباس ـ وهم عرب ـ انحازوا إلى اللغة الفارسية ، ليس تعصبا لقومية بذاتها ، ولكن لمناهضة سياسة بنى امية ، الذين انبنت سياستهم على اساس تفوق العرب على غيرهم من المسلمين .

فضلا عن ذلك ، فإن الدول أو الدويلات الإسلامية التى اقامها الفرس الايرانيون ، كالطاهريين والديالمة والسامانيين ، لم يبذلوا أى جهد لاحياء اللغة الفارسية وانما كانت العربية هى اللغة المفضلة لديهم ، إذ كانوا أكثر انحيازا إلى لغة الإسلام وعموم المسلمين . أما الذين احيوا اللغة الفارسية وشجعوها ، فهم الغرنويون ، الذين كانوا من الترك ، وكانوا أهل سنة !

هذه شهادة ثانية أوردها أحد الباحثين المصريين المخضرمين هو الدكتور عبد النعيم حسين ، رئيس قسم اللغات الشرقية بجامعة عين شمس ، وقد أثبت فيها النص التالى : « ارتبط تاريخ إيران بتاريخ العراق عبر العصور المختلفة قبل شروق شمس الاسلام وبعد شروقها ، ودخول الدولتين تحت راية الإسلام ومساهمتها فى بناء صرح الحضارة الإسلامية ... فقد كانت العراق عاصمة الدولة الساسانية (الفارسية) التى اسقطها المسلمون . ثم أصبحت إيران جزءا من القسم الشرقى من الدولة الإسلامية فى العصر الأموى . فكانت تخضع لإدارة والى المسلمين فى العراق .

« وقد ازدادت صلة إيران بالعراق فى العصر العباسى ، حين كانت بغداد عاصمة الدولة الإسلامية ومقرا للخليفة العباسى اكثر من خمسة قرون من الزمان امتزجت فى اثنائها دماء الايرانيين بدماء العرب بوجه عام ، وبدماء العراقيين بوجه خاص ، بعد أن آخى الإسلام بينهم جميعا » .

وقد وضح ارتباط ايران بالعراق فى العصر السلجوقى الذى امتد أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان فى ظل الخلافة العباسية ، بعدما كون السلاجقة فى عام ٤٢٩هـ دولة حظيت باعتراف الخليفة العباسى .. (وصل ارتباط العراق بايران فى ظلها إلى الذروة) حتى كانت من أقوى الدول الإسلامية التى ظهرت على مسرح التاريخ .

« وظل ارتباط إيران بالعراق مستمرا بعد سقوط الدولة العباسية

على ايدى المغول ، فربطت بينهما وحدة المصير والإدارة فى العصرين المغولى والتيمورى . فلما قامت الدولة الصفوية (التى اعلنت تشيع إيران فى بداية القرن السادس عشر الميلادى) ، واشتبكت مع العثمانيين السنيين فى منازعات وحروب امتدت أكثر من قرنين من الزمان ، لم تنقطع صلتها بالعراق . فقد تبادل الصفويون والعثمانيون احتلال العراق ، ثم رجحت كفة العثمانيين فى النهاية ، إلى أن أصبح العراق دولة مستقلة فى عشرينيات القرن الذى نعيش فيه .

ومازالت اثار ارتباط إيران بالعراق طوال القرون العديدة السالفة ، واضحة فى كلتا الدولتين ، وضوحا لايحتاج إلى من يشير إليه ، أو يسوق الأدلة على وجوده ـ انتهى[9] .

ثمة نقاط أخرى نسوقها فى رد مقولة الصراع العربى الفارسى هى :

ـ إن اعتبار الشعب الإيرانى فى وضعه الراهن بمثابة امتداد « للفرس المجوس » ، يتنافى مع ابسط المعلومات عن التاريخ الإيرانى المعاصر . ففى الصراع بين نظام الشاه السابق والمؤسسة الدينية الإيرانية كان الشاه يمثل تيارا ثقافيا متغربا ، معاديا للتاريخ الإسلامى لإيران . ففى عهده وفى ظل رعايته جرى اعتبار الإسلام امرا طارئا فى تاريخ البلاد . وبذلت الجهود لاعادة الحياة لامجاد فارس ماقبل الإسلام[10] . (لاحظ هنا ان التحيز كان ضد الإسلام وليس ضد العرب) .

أما المؤسسة الدينية الشيعية فهى بحكم تكونها وثقافتها كانت اقرب للعرب واكثر تاكيدا على انتماء إيران الإسلامى . وقد اعتنت هذه المؤسسة باللغة العربية فى المساجد والحسينيات والحوزات العلمية . وبعد الثورة نص فى الدستور على اعتبار العربية بمثابة اللغة الثانية فى البلاد وصارت تدرس بشكل ملزم لطلاب المدارس ، وحتى دخول الجامعة . وهو الموقف الذى دعا الناقدون للثورة إلى اتهامها بانها نقلت البلاد من التغريب إلى التعريب[١١] .

- ان الفرس فى إيران الحالية ليسوا اغلبية ، وإنما هم يشكلون ٤٥٪ فقط من السكان ، بينما هناك ثمانى قوميات أخرى فى البلاد أكبرها وأهمها التركية ..
- ان تعاليم المذهب الشيعى الاثنى عشرى الذى يعتنقه الأغلبية الساحقة من سكان ايران ، من فرس وترك ، تقضى بان شرعية الحكم لاتثبت إلا إذا كان الإمام عربيا ، من نسل آل البيت ، لذلك فإن ائمة الشيعة كلهم من العرب . وقد مر بنا قول آية الله مطهرى ان الفرس عندما تشيعوا فانهم سلموا قيادهم فى الحكم والمذهب ـ للأئمة الهاشميين ، الذين هم من صلب قريش .
- ان الصراع الصفوى العثمانى ، الذى دام قرنين من الزمان (بين القرنين ١٦ ، ١٨م) كان بين الصفويين والاتراك ، ولم يكن للعرب فيه ناقة ولاجمل : وبالتالى فكل جدل حول ذلك الصراع ينبغى ان يستبعد من الدائرة التى نتحدث فيها .

- ان الحركة القومية العربية اختزنت فى ذاكرتها التاريخية ، وبتأثير من الرواد الأوئل للدعوة القومية ، قبيل وبعد الحرب العالمية الأولى ، صورة للعداء العربى التركى ، بسبب السيطرة العثمانية المباشرة على العراق وبلاد الشام . ولكننا لانكاد نجد فى اطروحاتها موقفا معاديا لايران أو للقومية الفارسية . الأمر الذى يعنى ان التناقض « الحتمى » مع إيران كعدو قومى ، لم تكن مطروحة على جدول أعمال القوميين العرب .
- ان حزب البعث الاشتراكى بدوره لم يكن له وهو فى الحكم موقفا عقيديا ثابتا معاد لايران ، دليل ذلك ان جناح الحزب الحاكم فى سوريا ظل على علاقة طيبة ووثيقة مع الثورة الإيرانية منذ قيامها وحتى الآن ، بينما الجناح الحاكم فى العراق هو الذى شن الحرب ضد إيران . وهو مايعنى ان الحسابات التى حكمت العلاقة لاصلة لها بمقولة الصراع التاريخى بين عموم العرب وعموم الفرس .(١٢)

إن المرء وهو يطالع صفحات تاريخ العلاقات العربية الإيرانية فى مجراها العريض لايكاد يجد اصلا أو سنداً كافيا يدعم فكرة ذلك الصراع الذى جرى افتراضه والتعامل على اساسه خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية بوجه اخص . وينبغى ان نفرق فى هذا الصدد بين تيارات أو مدارس ثقافية أو سياسية تتبنى هذا الموقف فى ظرف تاريخى معين أو على الدوام ، وبين كون تلك التيارات حاكمة لعلاقات الطرفين التزاما بمسلك تاريخى معين .

فلسنا نعدم اشخاصا أو جماعات على هذا الطرف أو ذاك تلبستهم العصبية العرقية ، لكنهم كانوا فى الماضى ، ولايزالون فى الحاضر ، استثناء وشذوذا يثبت القاعدة ، التى لاتنهض فيها فكرة الصراع العربى الإيرانى على أى أساس .

(ب) العروبة والإسلام : معركة وهمية

هذا الافتراض إذا اريد له ان يناقش ، فينبغى ان يكون اطاره التاريخى محصورا فى مرحلة مابعد الثورة الإسلامية فى إيران . لأن إيران ماقبل الثورة يتعذر تصنيفها فى مربع الإسلام الذى يصارع العروبة ، وقد مر بنا توًا كيف ان نظام الشاه كان معاديا للانتماء الاسلامى ومحرضا عليه .

والأمر بهذه الصيغة يلغى على الفور امكانية اعتبار اشكالية العلاقات العربية الإيرانية ذات ادنى صلة بمسألة العروبة والإسلام . اللهم إلا إذا حصرنا البحث فى علاقة العرب بالثورة الإسلامية فى إيران ونظامها السياسى القائم فى الوقت الراهن .

نعم لقد سعت بعض النخب الثقافية إلى تجديد الحوار حول العروبة والإسلام فى اعقاب نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى محاولة لاثبات التناقض أو التعارض أو من قبيل التعبئة السياسية المفهومة . وتم ذلك خلال العديد من الندوات التى عقدت بين القاهرة وعمان وبيروت ، وعبر كتب عدة صدرت فى تلك الفترة[١٣] .

غير أن العلاقات العربية الإيرانية لم تبرز كقضية فى هذا السياق ، وإنما ظل الحوار مجردا ومنصبا بالدرجة الأولى على علاقة الإسلام والعلمانية والحركة القومية على عمومها .

ومن الناحية التاريخية فان المناقشات التى جرت حول الموضوع فى اوائل القرن بين الجامعة الإسلامية والجامعة العربية ، لم تكن ايران طرفا فيها ، وإنما كانت تركيا هى المحور الاساسى فى المعادلة ، اذ ارادت بعض العناصر التحلل من الارتباط بالخلافة العثمانية لسبب أو آخر . وسواء تم ذلك تحت ضغوط تيار التغريب أو ارساليات التبشير أو التيار القومى الرافض للتتريك ، فإن إيران لم ترد فى أى نقطة من تلك الخطوط ، لا فى البدء ولا فى المنتهى .

والأمر كذلك ، فلا محل لأن نأخذ هذا الافتراض مأخذ الجد ، لا من المنظور التاريخى : حيث كان الإسلام ابدا هو وعاء العروبة وحاضنها ، ولا من المنظور الفكرى حيث الافتعال واضح ومحاولة التوظيف السياسى مكشوف أمرها ، فلا مجال لاصطناع معركة بين الانتماء الدينى والعرق . فالانتماءان يمكن ان يتعايشا ويتداخلا دون أى تناقض ، إلا إذا تبنى الموقف العروبى محتوى فكرى وفلسفى يناهض الإسلام أو يشتبك معه . اما التوظيف السياسى فيدل عليه تجديد المناقشة حول الإسلام والعروبة بعد الحرب العراقية الإيرانية تحديدا رغم ان الملف ظل مغلقا طوال نصف قرن تقريبا .

لذا سنعبر هذه النقطة إلى الافتراض التالى مباشرة .

(جـ) السنة والشيعة : الفرض المستحيل

هنا نذكر بعدة أمور نحسبها حاسمة فى التعامل مع ذلك الفرض :

- فالشيعة الاثنى عشرية مذهب ينتمى إليه مائة مليون مسلم على ماهو شائع ـ ٤٠٪ منهم فقط يسكنون إيران ، والباقون موزعون على بعض الدول العربية والآسيوية .
- وفى بعض الدول العربية يمثل الشيعة أغلبية السكان ، مثل العراق ، ورغم غياب احصاءات دقيقة عن التوزيع المذهبى للسكان ، إلا أن المستقر فى الأوساط الاكاديمية ان الشيعة يتجاوز عددهم ٥٥٪ من سكان ذلك القطر العربى ، وهو ما اسفر عنه الاحصاء السكانى الذى اجرته الإدارة البريطانية عام ١٩١٩ (١٤) ـ ونسبة الشيعة فى الخليج ـ خاصة الكويت والبحرين ودبى ـ تتراوح بين ٢٠ و ٤٠٪ .
- على صعيد آخر فان أكثر ضحايا الحرب العراقية الإيرانية ، كانوا من السنه على الجانب الإيرانى ، ومن الشيعة على الجانب العراقى . فمناطق الصراع على الحدود الجنوبية يسكنها على الجانب الايرانى جماعات من أهل السنة فى خوزستان (الأهواز) ، كذلك المناطق الحدودية الشمالية ، التى يسكنها الاكراد السنه أما على الجانب العراقى ، فكانت المناطق الحدودية سكانها من الشيعة !
- من الناحية التاريخية فان أغلبية سكان بلاد فارس كانوا على مذهب أهل السنه والجماعة ، حتى تم تشييع إيران فى بداية القرن السادس

عشر الميلادى ، فى عهد الصفويين . وقد كان العرب ـ بالمناسبة ـ هم الذين نشروا المذهب الشيعى فى البلاد الايرانية ، إذ شاءت مفارقات القدر ان يتخذ قرار تشييع إيران ملك من قبيله تركمانية الأصل ـ الشاه إسماعيل الصفوى ـ وان يعم قراره بلاد فارس بأسرها . وان يقوم بالتنفيذ عرب ، قدر عددهم بحوالى ١٢٠ داعية ، من جبل عامل فى لبنان والكرك فى الأردن ، والقطيف فى الجزيرة العربية (١٥) .

يصور البعض الحرب الطويلة بين الصفويين والعثمانيين التى جرت فى القرن السادس عشر ، بحسبانها صراعا سنيا شيعيا ، وهى لم تكن كذلك فى حقيقة الأمر ، رغم المعاناة التى لقيها السنه فى ظل الحكم الصفوى ، الذى اراد فرض التشيع بالقوة على الجميع إذ الاتجاه السائد بين الباحثين المنصفين انها كانت صراعا على السلطة والهيمنة بين الدولتين ، تمثل فى محاولة بسط النفوذ على وادى الرافدين (العراق حاليا) وهو صراع ازكته بريطانيا ودول الاستعمار القديم ، حيث اسهم هؤلاء بالتسليح والتنسيق مع الصفويين ، بهدف ضرب الامبراطورية العثمانية واضعافها ، بينما كانت جيوشها تزحف على أوروبا ، وتتأهب لحصار فيينا . (١٦) ناهيك عن ان المرحلة الصفوية فى مجملها موضع نقد شديد من بعض مثقفى الشيعة ، الذين تبرأوا فى كتاباتهم من الممارسات التى نسبت إلى المذهب فى تلك الفترة ، حتى اطلق الدكتور على شريعتى ـ المفكر الإيرانى المعروف ـ تلك

التفرقة بين ما اسماه بالتشيع الصفوى ، والتشيع العلوى[١٧] .

- لابد ان يلاحظ فى هذا السياق ان سبعة من ائمة الشيعة الإمامية فى بلاد العرب (العراق) . فضلا عما اشرنا إليه من قبل من ان إمامة المذهب وشرعية الحكم عند الشيعة محصورة فى الهاشميين القرشيين الأمر الذى يتعذر فى ظله تفسير اشكالية العلاقة الإيرانية العربية على اساس مذهبى .

(د) حسابات المصالح ودور الاستعمار :

الافتراض الرابع يستحق ان نطيل الوقوف عنده ، لأن شواهده تكاد تفسر الاشكالية ، وتقودنا إلى تحديد بيت الداء وأس البلاء . ذلك ان استعراضنا لمسار العلاقات السياسية بين إيران والدول العربية المجاورة لها يكشف لنا عن أهمية الدور الذى لعبته المصالح السياسية فى اثارة الاشكالية أو تجاوزها وفضها .

سنركز فى هذا الشق على ثلاثة عناصر نحسبها ذات أهمية خاصة .

العنصر الأول : يتمثل فى ان مشكلة الحدود بين إيران وجيرانها العرب كانت على الدوام مصدرا للخلاف والاشتباك ، الذى لم يكن موجها إلى « جنس » العرب ، ولكنه طرفه الآخر هو بعض الدول العربية المجاورة .

العنصر الثانى : هو ان القوى الاستعمارية ، والانجليزية فى المقدمة

منها كان لها دورها الذى لاينبغى اغفاله ، فى اذكاء الصراع وتعميقة بمختلف الوسائل والحيل .

العنصر الثالث : هو ان استبعاد العنصر العرقى أو القومى كسبب للخلاف ، وتركيزه فى محيط المصالح فتح الباب لتزاوج تلك المصالح بين احتمالات الشقاق والوفاق . فحيث تعارضت المصالح ثارت المشاكل وتفجر الخلاف ، وحيث تلاقت طويت صفحة الخلاف وتحقق التعاون والوئام .

لنحاول تقليب صفحات الملف ، مهتدين باحداث التاريخ ووقائعه .

لقد احتلت إيران بغداد فى عام ١٥٠٧م ، ولكن العثمانيين سيطروا عليها مرة أخرى عام ١٥٣٤ . ومنذ أوائل القرن ١٦ وإلى سقوط الدولة الصفوية عام ١٧٢٢ ، كانت العلاقة بين الصفويين والعثمانيين هى علاقة حروب ومفاوضات سلام ، جرت معظمها على وحول ارض العراق الحالى . ولكن فى العام ١٦٣٩ فقط ، جرى بحث المشكلة الحدودية بشكل محدد . والثابت ان المشاكل الحدودية التى ثارت بين الدولتين منذ ثلاثة قرون هى ذاتها التى أثيرت اثناء الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠ م .

بين صفحات الملف ، تواجهنا الحقائق التالية :

- ان العراق بصورته الحالية لم يكن موجودا آنذاك كوحدة سياسية أو إدارية مستقل بذاتها . فقد كانت الموصل وبغداد والبصرة ولايات

تابعة للدولة العثمانية رغم ان بغداد تمتعت بوضع خاص كمركز للولايات الأخرى . غير ان انتصار بريطانيا وحلفائها على الألمان والعثمانيين بعد الحرب العالمية الأولى ، اسفر عن فصل وانتزاع العراق وفلسطين وشرق الأردن وشبه الجزيرة العربية وسوريا ولبنان عن الامبراطورية العثمانية . وقد وضعت فلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الحماية البريطانية ، ولكن الشعب العراقى ثار على الحماية البريطانية فيما عرف بـ « ثورة العشرين » ، فانصاع الحكم البريطانى ورشح فيصل بن الحسين الذى كان قد نُصب ملكا على سوريا ، ليكون ملكا على العراق ، وتولى منصبه فى عام ١٩٢٠م ، حيث سمي الملك فيصل الأول .

- قبل تأسيس المملكة ، وعندما كانت الولايات الخاضعة للحكم العثمانى هى النموذج القائم ، لم تكن الحدود بين تلك الولايات واراضي الدولة الفارسية متفقا عليها ، ولا كانت مخططة بشكل مكتوب أو فى خرائط . فالحدود العثمانية الصفوية لم تكن حصيلة خلافات حدودية أو ادعاءات متناقضة حول تخطيط ما للحدود . وإنما كانت صراعات على مستوى إقليمي (حول النفوذ الإقليمى وادعاء الولاية على البلاد الإسلامية) . وقد كانت الدولة الإيرانية تطمح فى السيطرة على بغداد والمدن المقدسة فى العراق . وكذلك ممارسة نوع من الحماية أو الوصاية على شيعة العراق .
- فى اتفاقيات الهدنة والسلام التى عقدت بين الدولتين فى أعوام

١٥٥٥ و ١٥٩٠ و ١٦١١ و ١٦١٣م و ١٦١٨م ، جرت محاولة تنظيم الدعاوى المتعلقة بحقوق شيعة إيران فى زيارة الاماكن المقدسة ، والمطالب الإيرانية الأخرى المتعلقة باوضاع شيعة العراق ـ بينما لم يجرى بحث وحل اية مشاكل حدودية .

واعتبارا من معاهدة « زهاب » ١٦٣٩ بين الصفويين والعثمانيين، جرى تحديد مناطق النفوذ والسيطرة بين الدولتين ولم يبحث موضوع الحدود كخط يفصل بين اراضيها . وظلت تلك المعاهدة مرجعا لحسم كثير من الخلافات الحدودية فى المائتى سنة التالية .

- فى اوائل القرن التاسع عشر تصاعدت المناوشات بين إيران والدولة العثمانية ، فاحتلت بغداد فى عهد نادر شاه الأمر الذى ادى إلى توقيع اتفاقية عرفت باسم اتفاقية ارضروم الأولى سنة ١٨٢٣م ومن بين مانصت عليه مايأتى :

ـ عدم تدخل إيران فى الشئون الداخلية لولاية بغداد ومناطق كردستان .

ـ حق الايرانيين فى اداء فريضة الحج فى الحجاز ، وزيارة العتبات الشيعية المقدسة فى العراق .

وكانت الدولة العثمانية قد منعت الايرانيين من الحج لعدة سنوات طويلة .

ـ تنظيم حقوق الرعى بالنسبة للقبائل الرحل التابعة لسيادة الدولتين .

- ظلت الاتفاقيات القديمة بين الايرانيين والعثمانيين تحدد مناطق السيادة دون خطوط الحدود الدولية ، الأمر الذى لم يحل دون الاشتباكات العسكرية وحالات احتلال الأراضى ، التى كانت تدور مع موازين القوى بين الدولتين ففى عام ١٨٣٧ م احتلت إيران منطقة السليمانية كما هددت باحتلال الكويت والبحرين .

وكان القرن التاسع عشر قد شهد تصاعدا فى النفوذ الاستعمارى ، خاصة لنفوذ روسيا وبريطانيا فى المنطقة ، حتى عرف ذلك القرن فى التاريخ الايرانى بعهد الامتيازات ، لكثرة ماحصلت عليه القوى الاستعمارية المختلفة من امتيازات سياسية واقتصادية فى البلاد . وفى أواسط القرن اصبحت إيران منطقة نفوذ روسية بينما عززت بريطانيا « العظمى » نفوذها فى مناطق الدولة العثمانية ، وقت ذاك تدخلت الدولتان لفرض اتفاقية جديدة تضمن لهما حرية الملاحة فى شط العرب ، نهر كارون ، وتحفظ امتيازاتهما فى إيران والعراق ، بعدما اصبحت الصراعات المسلحة بين إيران والدولة العثمانية تهدد استقرار المصالح الاوروبية فى المنطقة .

ومن بين مانصت عليه اتفاقية ارضروم الثانية ، التى وقعت بتدخل من الدولتين الاستعماريتين ، إعادة مدينة المحمرة ومقاطعة الاهواز للسيادة الإيرانية ، وعودة السيادة العثمانية على منطقة السليمانية ، وتنظيم الملاحة فى شط العرب بحيث تعطى السفن الفارسية حق المرور عبر ذلك الممر المائى ـ ثم تشكيل هيئة رباعية من ممثلى إيران والدولة

العثمانية وروسيا وبريطانيا للإشراف على التخطيط النهائى للحدود .

- منذ عقد اتفاقية ارضروم الثانية صار للدول الكبرى دورا معترفا به وكلمة مسموعة فى الخلافات الإيرانية العثمانية . غير ان اكتشاف البترول فى ايران عام ١٩٠١م واعطاء امتياز استثماره لبريطانيا ، اجج صراعها مع روسيا على النفوذ فى إيران ، حتى اتفقت الدولتان اخيرا على تقسيم مناطق النفوذ فى ايران بينهما ، بحيث تركز النفوذ البريطانى فى الجنوب والروسى فى الشمال وجرى التنسيق بينهما حتى نص فى « برتوكول طهران » لعام ١٩١١م ، على انه إذا لم يتفق ممثلو الدولتين العثمانية والايرانية على انه فى اى خلاف بينهما ، يجب عليهما ابلاغ وجهتى النظر إلى ممثلى كلٍ من بريطانيا وروسيا ، ويعتبر قرار هؤلاء ملزما للدولتين المتخاصمتين . وبهذا تم الاعتراف بالوصاية الأجنبية الكاملة على مشكلة الحدود فى وثيقة رسمية .
- فى اعقاب سقوط الدولة العثمانية ، ونشوء نظام إقليمى جديد بعد الحرب العالمية الأولى فتح الباب مرة أخرى لتجدد الخلافات العراقية الإيرانية (كانت اللجنة الرباعية قد قامت فى سنة ١٩١٤م بوضع علامات الحدود على كافة حدود البلدين) . فخلال الحرب ذاتها ـ فى سنة ١٩١٦ ـ اتفقت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية فى معاهدة « سايكس ـ بيكو » على تقسيم مناطق النفوذ على اراضى الدولة العثمانية ، وقد احتلت بريطانيا العراق ثم فرضت نفسها كدولة منتدبه من خلال اتفاقيات الصلح فى باريس وتحت غطاء

عصبة الأمم ، واستمرار الانتداب حتى عام ١٩٣٣ ، رغم اعلان العراق دولة مستقلة سنة ١٩٢٢م .

- بعد قيام الدولة العراقية رسميا انتهزت إيران حداثة مولدها وهشاشة وضعها وطالبت باعادة النظر فى قرارات لجنة تخطيط الحدود لعام ١٩١٤م بحجة ان الضغوط الخارجية قبيل الحرب الأولى هى التى جعلتها توقع الاتفاق ، وبناء على ذلك رفضت إيران الاعتراف بالعراق الحديث ، والاعتراف بكونه وريثا قانونيا لإرث الدولة العثمانية .

- فى تلك المرحلة كان رضا خان قائد الجيش قد قام بإنقلاب وتسلم الحكم فى إيران عام ١٩٢١م ثم صار ملكا أو شاه اعتبارا من ١٩٢٥م . وبدأ يعمل على احياء القومية الايرانية من خلال بعث امجاد فارس القديمة ، والابتعاد عن تراث الإسلام الذى يربط ايران بالعرب . وبهذا ارسى اساسا جديدا للصراع مع جيرانه .

- حاول شاه إيران الجديد إقامة علاقات ودية مع جيرانه مبتدئا بالعراق ، وذلك بناء على توصية من وزارة الخارجية الايرانية . ولأجل ذلك قررت إيران توسيع قنصلياتها فى العراق ، إلا أن الانجليز تدخلوا وعارضوا ذلك الاتجاه . وجاء فى ردهم على طلب إيران لتأسيس قنصلية فى مدينة السليمانية على لسان الكابتن « هولت » بالنيابة عن المندوب السامى البريطانى (بتاريخ ١٩٢٨/١/١٨م) « ان هذا الطلب غير ممكن فى الوقت الراهن » .

وكانت تلك اشارة إلى الدور البريطانى الساعى إلى اقامة الحواجز بين إيران والعراق ، رغم ان علاقات البلدين كانت تمر بظروف معقدة سواء على صعيد الحدود ، أو بسبب قانون الجنسية العراقية الذى صدر فى سنة ١٩٢٤م وادى إلى توتر فى علاقات البلدين ــ وهو ظرف كان يقتضى توسيع قنوات الوصل والتفاهم بين الطرفين .

- كانت الدول الغربية وبريطانيا فى المقدمة ، معنية باقامة حلف فى المنطقة يخدم مصالحها ويعادى السوفيت . ولهذا سعت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية جديدة بين إيران والعراق سنة ١٩٣٧م ، اعترف فيها بالمطلب الايرانى حول مناصفة السيادة فى شط العرب وعلى اساس توافق المصالح الإقليمية والدولية ، استطاعت الدولتان تجاوز الخلافات ، ونجح البريطانيون فى ضمها إلى حلف « سعد اباد » (وهى إحدى ضواحى شمال طهران) ، الذى كان بمثابة أول صياغة لتحالف يجمع بين إيران والعراق وتركيا وافغانستان ، تحت الرعاية البريطانية . وصدر ميثاق « سعد أباد » الذى فتح صفحة جديدة فى علاقات طهران وبغداد .
- اتسمت العلاقات الإيرانية العراقية بالتصالح والتعاون المشترك طوال العشرين عاما التالية ، أى حتى سقوط النظام الملكى فى بغداد سنة ١٩٥٨م .

فى هذه الفترة ، تم توقيع ٧ اتفاقيات تفصيلية بين البلدين

نظمت عديدا من أوجه العلاقات التجارية وقوانين الجنسية والاقامة .

- فى عام ١٩٥٥ ، وفى ظل ظروف إقليمية جديدة كان انتصار ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢م اهم ملامحها جرى انشاء « حلف بغداد » الذى ضم العراق وإيران وتركيا وباكستان وبريطانيا . بمساهمة من الولايات المتحدة الامريكية . وكانت هذه أول مرة تساهم فيها الولايات المتحدة فى حلف إقليمى بالمنطقة ، وذلك بعد أن بدأت تلعب دور القوة العظمى فيها وتتسلم زعامة الكتلة الغربية على حساب بريطانيا وفرنسا ذلك فى الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتى يطور فى علاقته بسوريا ومصر .
- بقيام ثورة تموز ٥٨ فى العراق ، وسقوط النظام الملكى الموالى للغرب ، بدأت مرحلة جديدة من التوتر بين البلدين ، تخللتها فترة قصيرة من التحسن بين عامى ٦٦ و ١٩٦٨م ، وبعد استيلاء حزب البعث العربى الاشتراكى بالعراق على السلطة فى تموز ٦٨ ، اشتد التوتر مرة أخرى فاعلنت إيران فسخ اتفاقية عام ١٩٣٧ .
- إثر انشاء حلف بغداد فى سنة ١٩٥٥ ، صارت مصر الثورة طرفا فى الصراع ضد إيران ، لا ايران الفارسية ، ولا ايران الشيعية ، ولكن ايران التى اصبحت تمثل قاعدة للتحالف الغربى ، المناهض للثورة المصرية التى كانت فى حالة مواجهة مع الهيمنة الغربية فى المنطقة .
- مع استلام حزب البعث العربى الاشتراكى ذو الطموحات القومية

والإقليمية للسلطة فى العراق عام ١٩٦٨ ، حدث تحول مهم فى وضع الدول الكبرى بالمنطقة ، إذ بدأت بريطانيا تنسحب من الخليج وبحر العرب ، وذلك كمحصلة لتنامى قوى التحرر الوطنى فى المنطقة ، وكذلك للتوازنات الجديدة فى القوى بين الدول الكبرى . فاشتد بذلك تنافس القوى الاقليمية وكذلك الدولتين العظميين فى ملء « فراغ القوة » الذى كان سيترتب على الانسحاب البريطانى . وبرزت على الجانبين ـ إيران والعراق ـ اتجاهات الهيمنة الاقليمية . لتصبح مع الوقت أهم عامل فى الصراع الايرانى العراقى (١٨) .

- ارتبطت اتجاهات الهيمنة هذه بسياسات القوتين العظميين والعلاقة معهما ضمن استقطاب متزايد فقد اصبحت إيران الحليفة الثانية بعد إسرائيل للولايات المتحدة ، وتطورت فى السبعينيات بدعم أمريكى وبفضل عائدات النفط الضخمة إلى إحدى أكبر القوى المالية والعسكرية فى الشرق الأوسط ، وثانى قوة فى المحيط الهندى بعد الهند . وكان دور الشاه كشرطى للخليج يتلخص فى حراسة المصالح الحيوية الإقليمية للغرب فى المنطقة ومحاربة الحركات الثورية .
- ضمن تطلعات الهيمنة ، كانت للشاه دعاويه فى امتلاك امارة البحرين ، التى ذهب فى التعبير عن ذلك إلى حد اختياره ممثل للبحرين فى البرلمان الايرانى ، ولكن الضغوط البريطانية والامريكية حملته على التنازل عن مطلبه ذلك فى عام ١٩٧٠م . لكنه عوضا

عن ذلك دفع بقواته لاحتلال الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ، التابعة لامارتى الشارقة ورأس الخيمة ، فى دولة الامارات العربية . وتم الاحتلال فى أول نوفمبر فى عام ١٩٧١م ، قبل يوم واحد من اتمام انسحاب القوات البريطانية من الخليج [١٩] .

- وإلى جانب الثورة الفلسطينية التى اضافت زخما ثوريا هائلا فى كيان المنطقة ، كانت حركة المقاومة المسلحة فى إقليم ظفار ، بدعم صينى وعراقى تشكل مصدرا لقلق حكومات المنطقة . وقد ساهم الجيش الإيرانى مباشرة فى قمع هذه الحركة بين عامى ٧٢ و ٧٣ . إذ عرف ان فرقة مدرعة وفرقة مظلات من الجيش الايرانى اشتركتا فى الهجوم على ثوار ظفار .
- فى اطار التنافس على ادوار الهيمنة كان العراق يحاول التقدم فى الخليج فبدأ منذ عام ٧٣ فى محاولة امتلاك أو استئجار جزيرتى وربه وبوبيان من دولة الكويت ، وقوبل الطلب بالرفض ، وقبل ذلك ، فى عام ١٩٦١م ، تحدث العراق عن تطلعات له فى الكويت ذاتها ، واعتبرها الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم جزءا من قضاء البصرة ، ولكن سعيه لم ينجح ، بعد ان تصدى الرئيس عبد الناصر لدعوته تلك ، وحال دون استيلائه على الكويت ولكن الرئيس صدام حسين قام بتلك المغامرة فى أغسطس ١٩٩٠م .
- استمر الصراع والتنافس بين إيران والعراق ، حول قضايا الحدود

والهيمنة حتى عام ١٩٧٥م . حيث تم التوصل إلى حلول لمشاكل الحدود وقضايا التعاون الأمني خلال اتفاقية الجزائر التي عقدت في عام ١٩٧٥ . وهي الاتفاقية التي حاول العراق الغاءها بالحرب التي شنها على ايران في عام ١٩٨٠ ، عقب انتصار الثورة الإسلامية . لكن القيادة العراقية عادت واقرت الاتفاقية التي في عام ٩٠ ، اثر احتلالها لدولة الكويت .

- بعد انتهاء الحقبة الناصرية (سبتمبر ١٩٧٠م) ، دخل التعاون الايراني العربي مرحلة جديدة . إذ تجددت العلاقات الحميمة بين ايران وبعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر السادات . وعرف بعد الثورة الإسلامية أن ايران اقامت مع بعض الدول العربية مضافا إليها فرنسا ، تعاونا على الصعيد الأمني لتنفيذ مهام محددة في دول العالم الثالث ، على رأسها مقاومة الشيوعية في مشروع اطلق عليه اسم « نادى السفاري » ، وعثر في وثائق السافاك ـ المخابرات الإيرانية ـ على نص الاتفاق بين الدول الخمس المؤسسة للنادي وبينها الدول العربية الثلاث : مصر والسعودية والمغرب .[٢٠]

٦ ـ طبيعة سياسية ـ لا قومية ولا مذهبية :

هذا السجل يقودنا إلى مجموعة من المؤشرات المهمة في العلاقات الإيرانية العربية . إذ كان محور المشكلات المثارة دائما هو الحدود والنفوذ . وبالتالي فهي لا تخرج ضمن صراع قومي : عربي فارسي ولا

شيعى سنى ، وإنما ضمن صراع سياسى استراتيجى ، خصوصا فى العقود الأربعة الأخيرة ، التى شهدت عصر سياسة الاحلاف وتنامى قوى حركة التحرر الوطنى وتيار الوحدة العربية فى المنطقة .

فحلف بغداد الاستعمارى الذى اقيم سنة ١٩٥٥م كان العراق من اعمدته الرئيسية إلى جانب إيران ثم وقفت ايران موقفا معاديا لقيام الوحدة بين سوريا ومصر سنة ١٩٥٧ ، لكنها دعمت وايدت الاتحاد الهاشمى العراقى الأردنى ، الذى قام لموازنة الوحدة . بذلك تشكلت منذ نهاية الخمسينيات ملامح صراع إقليمى من نوع جديد : تيار الوحدة والتحرر من الاستعمار بقيادة مصر الناصرية من جهة والتيار الموالى للغرب الذى ضم إيران ودولا وقوى عربية عديدة من جهة أخرى[٢١] .

لقد تعاون حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق مع إيران فى الستينيات ضد الثورة الكردية المسلحة ، ومر بنا ان إيران اشتركت مع سلطنة عمان فى قمع ثورة ظفار فى بداية السبعينيات ، فى ظل صمت عربى أو موافقة وشىء من الضجيج الاعلامى . وكانت إيران إحدى الدول التى قدمت دعما عسكريا للملكيين فى اليمن ، اثناء حربهم ضد الجمهوريين المدعومين بالثورة المصرية ، واستمر ذلك الدعم طوال الفترة مابين عام ٦٢ و ٧٠ ، وكانت الدول العربية المجاورة عارفة به ومباركة له[٢٢] . وفى المرحلة الساداتية اتسع نطاق التعاون الاقتصادى والثقافى ، فضلا عن السياسى ، كما سنرى بعد قليل . توقيع اتفاقية

الجزائر فى عام ١٩٧٥ ، وحتى قيام الثورة الإسلامية فى ١٩٧٩ ، كانت العلاقة بين طهران وبغداد ناجحة إلى حد كبير ، وقد توجت تلك العلاقة بزيارة قام بها نائب الرئيس العراقى آنذاك صدام حسين ، لطهران فى نهاية إبريل وأول مايو ١٩٧٥ ، التقى خلالها بالشاه وتم الاتفاق على دفع عجلة التعاون بين البلدين .

إننا لانكاد نجد فى السجل ـ وخصوصا فى العقود الأربعة الأخيرة ـ اشتباكا أو تصادما عربيا إيرانيا إلا بقدر ماكانت ايران حليفة للغرب والولايات المتحدة خصوصا ، وإلا من حيث بروز إيران كقوة إقليمية تطمع للهيمنة على الخليج منذ نهاية الستينيات ، وحتى فى هذا المجال كانت ايران تصطدم بدول عربية معينة : العراق بين ٦٩ و ٧٥ ، أو مصر تحت قيادة عبد الناصر كمركز لحركة التحرر العربى ، بينما حافظت ايران على علاقات التعاون والود مع العدد الأكبر من الدول العربية .

فى هذا الصدد ينبغى ان نلاحظ بان المرحلة الناصرية التى شهدت اشتباكا سياسيا واعلاميا قويا مع نظام الشاه فى ايران شهدت فى الوقت ذاته نشاطا نسبيا لدعوة التقريب بين المذاهب ، السنة والشيعة خاصة . كما اقامت الدولة والقوى السياسية الإسلامية (الاخوان المسلمون) علاقات طيبة مع شخصيات ايرانية ، من امثال نواب صفوى الذى كان عضوا بارزا فى منظمة « فدائيان اسلام » . وقد زار صفوى مصر

وخطب فى جامعة القاهرة . اضافة إلى الحفاوة الملحوظة التى احاطه بها الإخوان .

على الجانب الآخر ، فان « اظهار الود والتأييد لمصر » ، كان من التهم التى وجهت لمهدى بازركان وآية الله الطالقانى وقادة حركة تحرير ايران ، فى المحكمة العسكرية التى قدموا لها سنة ١٩٦٤ وهو ما يعد دليلا آخر على ان الصراع السياسي والاستراتيجى ذو الابعاد الدولية والاقليمية آنذاك لم يتخذ طابعا قوميا أو مذهبيا .

ولعلى اذهب إلى ان العلاقات الايرانية المصرية تكاد تجسد حقيقة العلاقات العربية الإيرانية . عميقة الجذور والخالية من العقد والحساسيات ، الحميمة كقاعدة ، والمتأثرة سلبا وايجابا بتقلبات الواقع السياسى وحساباته ، التى لاشأن لها بالعرق أو بالمذهب . وهى لهذا السبب تستحق منا تحقيقا خاصا ، نختبر من خلاله بعض الذى قلناه .

اخترنا مصر ليس فقط لأنها تمثل نصف الأمة العربية فى الماضى كما فى الحاضر ، ولكن أيضا لأنها منذ التقت مع إيران على « الانتماء » إلى الاسلام ، انتقلت علاقات البلدين من طور إلى طور . من صراع القوى الكبرى إلى رحاب أخوة الإيمان . ثم عندما تشيعت ايران و « تسننت » مصر ، لم يغير ذلك من الأمر شيئا ، وإنما كان السعى دائما بين الجانبين للتلاق والوفاق على ذلك الصعيد ، ولم يصبح الخلاف المذهبي مصدرا للشقاق ولا الخلاف العرق سببا للخصومة أو الصراع ـ المشكلة دائما كانت فى الخلاف السياسى ـ وإنما جرت فى

مصر محاولة للتعامل مع ذلك الخلاف بحسبانه نوعا من الثراء الفكرى واللغوى ، وهو عين ماجرى فى عموم التجربة الاسلامية .

لنحاول تقليب صفحات ذلك الملف .

(٣)
مصر : شهادة التاريخ والواقع

ما بين إيران ومصر ابعد ما يتصور كثيرون . فمختلف المراجع التاريخية تشير ان تلك العلاقات بدأت فى عصر الأخمينيين ، على عهد الملك قورش الأول (القرن ٧ ق .م) . وثمة دلائل على ان الصلات كانت واسعة نسبيا بين بلاط قورش وفرعون مصر . إذ ذكر المؤرخ اليونانى هيرودوت أن قورش « شاهنشاه ايران » (ملك ملوك إيران) طلب من فرعون مصر « أمازيس » ان يبعث إليه بأشهر اطباء العيون فى بلاده . لبى الفرعون الطلب وارسل الطبيب المصرى إلى البلاط الإيرانى ، حيث بقى هناك حتى خلف « كمبوجيه » (المعروف فى مصر باسم « قمبيز ») والده قورش الكبير على العرش .

روى هيرودوت ان « كموجيه » (قمبيز) خطب ابنه امازيس فرعون مصر ، بتشجيع من الطبيب المذكور ــ ثم قام بعد ذلك بغزو مصر عن طريق سيناء ، واحتل « ممفيس » عاصمة البلاد فى عام ٥٢٥ق . م ــ تنفيذا لطموح ابيه الذى تمنى ضم مصر إلى امبراطوريته .

فى ذلك العصر ، كانت العلاقات بين ايران ومصر متأثرة بالصراع الذى كان قائما بين إيران واليونان ، والمنافسة بين الامبراطوريتين على

السلطان والملك . غير ان ظهور الاسكندر المقدونى فيما بعد (٣٥٦ ـ ٣٢٣ق .م) ثم هيمنة الدومان على منطقة البحر المتوسط . قضى على المنافسة القديمة على مصر بين ايران واليونان .[٢٣]

جمع قمبيز عددا من العمال الفنانين المصريين واوفدهم إلى إيران ، فعقد بذلك صلة هامة بين حضارة البلدين . وفى المقابل قدم إلى مصر الفنان الايرانى « دارا » ، الذى وجه اعظم العناية للنحت والعمارة . فاقام ورمم المبانى العامة فى وادى النيل وواحة آمون ، واتم مشروع شق قناة تصل احد فروع النيل فى شرق الدلتا بمياه البحر الأحمر . وكان ذلك يتم بسواعد مصرية وإيرانية[٢٤] .

بظهور الاسلام وانتشاره السريع فى آسيا وافريقيا . تراجع دور الرومان ، واجتمع البلدان ـ مصر وإيران ـ مع غيرهما من شعوب دار الإسلام تحت راية التوحيد ، وبالتالى فقد نسجت العلاقات بينهما على نحو مختلف .

اختلط المصريون بالايرانيين فى عهد الفاطميين والايوبين والمماليك والعثمانيين وقدم إلى مصر كثير من الايرانيين العلماء والمتصوفة . ومنهم من شغل مناصب هامة مثل الليثى بن سعد إمام أهل مصر ، الذى سبقت الاشارة إليه ، وعبد الله بن طاهر ، أحد أفراد الأسرة الطاهرية ، الذى ولى مصر من قبل الخليفة المأمون سنة ٢١١هـ . وكذلك ناصر خسرو الشاعر والكاتب والأديب الإيرانى الذى زار مصر فى القرن الخامس الهجرى ، فى المرحلة الفاطمية ، وألف كتابا هو أهم وادق

مانشر بالفارسية فى وصف مصر ، اسماه « سفرنامه » أو كتاب السفر . وكان ناصر خسرو قد زار القاهرة والاسكندرية واسوان . وذكر انه شاهد فى مدينة اسيوط ـ على ساحل النيل ـ اقمشة صوفية نفيسة مصدرة إلى ايران . الأمر الذى يدل على انه كانت هناك علاقات تجارية بين البلدين . (الكتاب ترجمه الدكتور يحيي الخشاب إلى العربية) .

من هؤلاء أيضا : الشاعر الإيرانى العظيم سعدى الشيرازى ، والشاعر الصوفى فخر الدين العراقى ، الذى نصبه السلطان شيخا لشيوخ مصر وقد قيل عنه أنه « عديم المثال فى الوجد والحال » (الاثنان زارا مصر فى القرن السابع الهجرى) .

عندما نشب الصراع بين الصفويين والعثمانيين فى القرن السادس عشر ، بادر الشاه إسماعيل الأول مؤسس الدولة الصفوية إلى التحالف مع سلطان مصر آنذاك الأشرف قانصوه الغورى ، ضد الحكومة العثمانية ، وأرسل إليه سفيرا محملا برسالة ودية ، وهدايا ضمت مائتى عبد وجارية من الكرج والتركمان .

وافق الملك قانصوه الغورى على اقتراح شاه إيران ، وأرسل جيشا قوامه ثلاثين ألف مقاتل من مصر إلى سوريا . إلا أن قوات السلطان سليم العثمانى هزمت الجيش . ولقب السلطان نفسه بعد هزيمة الجيش وفتح القاهرة بـ « خليفة المسلمين » .

وابتداء من هذه المرحلة فان العلاقات الإيرانية المصرية ، كانت

تتم من خلال العلاقات السياسية مع العثمانيين والفرنسيين والانجليز .

في القرن الثامن عشر اتفق الإيرانيون والعثمانيون على تبادل السفراء ليتولوا حل الخلافات بين البلدين . وفي منتصف القرن التاسع عشر ـ في اتفاقية ارضروم الثانية سنة ١٨٤٨م ـ اعطيت إيران الحق في فتح قنصليات ترعى مصالحها في مدن الدولة العثمانية ، ماعدا مدينتي مكة والمدينة !

وعندما حدث خلاف بين التجار الإيرانيين ومديرية الجمارك في مصر عام ١٨٥٦م . بخصوص التنباك الإيراني ، ارسلت السفارة الإيرانية في اسطنبول الحاج محمد صادق خان إلى القاهرة ، مندوبا لرعاية مصالح الإيرانيين ، وممثلا دائما لبلاده في مصر .

وفي نوفمبر ١٨٦٩ دعت الحكومة المصرية الحكومة الإيرانية لحضور حفل افتتاح قناة السويس وأرسل الشاه القاجاري وفدا برئاسة « معير الممالك » لتمثيل بلاده في الحفل .

بعد ذلك بسنتين قدم السيد جمال الدين اسد ابادي (الأفغاني) ، من إيران إلى مصر ، حيث التقى مع الإمام محمد عبده ، وقاد الاثنان حركة الاحياء الإسلامي التي مازالت موجاتها تتدافع إلى الآن . وتبين فيما بعد ان محمد عبده تعلم الفارسية واجادها بعد اتصاله باحد الايرانيين اثناء الدراسة بالأزهر(٢٥) .

ويبدو إنه كانت في مصر آنذاك ـ بداية القرن العشرين ـ جالية ايرانية معتبره . لأن هؤلاء اصدروا عدة مجلات بالفارسية . كانت تطبع

بالقاهرة . خاصة بعد ثورة الدستور المعروفة فى إيران (١٩٠٦م) وكانت مجلاتهم تحمل اسماء مثل : پرورش (التربية والتعليم) وحكمت (الحكمة) وچهره نما (المصور) [٢٦] .

وظهرت طبقة من الشخصيات المصرية ذات الباع فى عالم الثقافة ، عنيت بجمع المخطوطات الفارسية الموجودة فى مصر، التى كونوا منها خزائن عدة موقوفة بدار الكتب بالقاهرة . ومن هؤلاء احمد زكى باشا وطلعت باشا ومصطفى كامل باشا ، واحمد تيمور باشا (دار الكتب اصدرت فى عام ٦٧م فهرسا للمخطوطات الفارسية . ضم دراسة لـ ٢٥٤٢ مخطوطة) .

مؤشرات المد والجزر :

فى تلك المرحلة ، توثقت العلاقات بين القاهرة وطهران ، إلى درجة ادت إلى زواج ولى عهد ايران محمد رضا بهلوى (الشاه لاحقا) فى عام ١٩٣٩م من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق ، ملك مصر ، ربما كان « زواج مصلحة » لكنه استمر عشر سنوات ، كانت الأميرة فوزية خلالها ملكة إيران ، وانجبت بنتا سميت « شاهناز » .

وفى حفل القران ، القى الشيخ المغربى مفتى مصر آنذاك كلمة أعرب فيها عن امله فى ان يؤدى ذلك الزواج إلى « التفاهم والسلام الدائم والمتبادل بين طائفتى الاسلام » واضاف قائلا « ونأمل ان تزول ببركة هذا الزواج الميمون جميع الخلافات والرواسب الناجمة عنها بصورة

نهائية . لقد آن للمسلمين ان يتحدوا » .

ولم يؤد الطلاق الذى اعلن رسميا فى عام ٤٩ إلى افساد العلاقات بين البلدين ، رغم ان الملكة فوزيه هى التى طلبته بعد عودتها إلى القاهرة سنة ٤٥ اثر اصابتها بالملاريا وعدم استطابتها للحياة فى طهران .

فى تلك الظروف ــ عام ١٩٤٧ ــ تأسست فى القاهرة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية وكان وراء انشائها أحد العلماء الايرانيين (الشيخ تقى الدين القمى) ، وعدد غير قليل من علماء الأزهر البارزين (عبد المجيد سليم ومحمود شلتوت ومحمد المدنى وعبد العزيز عيسى) فضلا عن الشخصيات الإسلامية المعروفة من امثال حسن البنا وأمين الحسينى واللواء صالح حرب ومحمد على علوية باشا . عنيت « الدار » بفتح باب الحوار بين السنة والشيعة ، وبذلت فى هذا المضمار جهدا طيبا ، اسفر عن انشاء مجلة « رسالة الاسلام » التى كانت ساحة للتفاهم بين علماء الجانبين ، والاتفاق على اعتماد تفسير « الطبرسى » كتفسير للقرآن يمكن قبوله بين السنة والشيعة .

وكان أهم مافى الأمر كان التوجه بحد ذاته . اعنى مجرى التقريب الذى تم شقه ، ورفع « الحاجز النفسى » بين الطرفين . وكان من ثماره تلك الفتوى التى اصدرها الشيخ شلتوت ، بعدما صار شيخا للأزهر فى سنة ٥٨ ، بالاعتراف بالمذهب الجعفرى (نسبه إلى الإمام جعفر الصادق) أو الشيعى الاثنى عشرى ، بحسبانه احد المذاهب الإسلامية المعتبره . وهو ماتم الأخذ به والتعامل على أساسه فى الأزهر وفى مجمع

البحوث الإسلامية . وفى خط مواز لذلك فإن وزارة الأوقاف المصرية طبعت كتاب « المختصر النافع فى فقه الإمامية » ـ (على اعتبار ان الإمامة عند الشيعة من اركان الاعتقاد) .

تأزمت العلاقات بين طهران والقاهرة فى أواخر الخمسينيات ، وتدهورت حتى قطعت سنة ١٩٦٠ ، اثناء حكم الرئيس جمال عبد الناصر . وكان سبب الأزمة هو تعارض المصالح السياسية ، ممثلا فى علاقة نظام الشاه بإسرائيل من ناحية ، ودور طهران فى مشروعات الاحلاف الغربية التى كانت تنسجها القوى الكبرى ضد مصر ، للضغط عليها وتطويق حركتها ، من ناحية أخرى ، وهى النقطة التى اشرنا إليها قبل قليل .

احدث ذلك التدهور صداه السلبى فى مجرى العلاقات بين البلدين ، وامتد ذلك الاثر إلى حركة التقريب ، الأمر الذى ادى إلى شبه تجميد لنشاط الدار ، ووقف صدور مجلة رسالة الإسلام فى عام ١٩٦٤م .

ظلت العلاقات مقطوعة طيلة عشر سنوات تقريبا ، ثم اعيدت فى شهر أغسطس ٧٠ ، قبل شهر واحد من وفاة الرئيس عبد الناصر .

لكن المرحلة الساداتية شهدت ازدهارا فى علاقات القاهرة وطهران ، فاضافة إلى الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين هنا وهناك ، فقد شكلت سنة ٧٤ لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وقعت اتفاقية لتعاون موسع يتم بموجبه استثمار مبلغ ٨٥٠

مليون دولار لاعمار المناطق التى تضررت من الحرب فى مصر .

ضمن هذه الاتفاقية ادرجت عدة مشروعات للبناء والهندسة ، وصناعة الأسمدة والغزل ، وتمديد أنابيب البترول من السويس إلى بورسعيد لشحنه إلى أوروبا . وتقرر فى هذا الصدد انشاء بنك « مصر إيران » لتمويل تلك المشروعات .

اسفر الاجتماع الثانى للجنة التعاون الاقتصادى بين البلدين اتفاق الجانبان على تأسيس غرفة تجارية مشتركة ، وزيادة رأسمال شركة الملاحة الإيرانية المصرية إلى ثلاثة ملايين دولار ، وتذليل مختلف الصعوبات التى واجهت تنفيذ المشروعات الأخرى التى سبق الاتفاق عليها .

كانت نتيجة ذلك ان بلغت قيمة الصادرات الإيرانية إلى مصر سنة ١٩٧٤م ، حوالى ٦٨٣ مليون ريال إيرانى ، فيما كانت واردات إيران من مصر فى نفس الفترة اقل من عشر صادراتها إلى مصر (٦٤,٥ مليون ريال) .

وبلغت قيمة صادرات إيران لمصر فى سنة ١٩٧٥ ، خلال الاشهر التسع الأولى ، ٧٨٩ مليون ريال ، بينما كانت قيمة الواردات من مصر فى ذات الحدود تقريبا (حوالى ٦٥ مليون ريال)[٢٧] .

من ناحية أخرى ، كان البلدان قد وقعا اتفاقية ثقافية بينهما سنة ١٩٥٨م ، وعند التوقيع قال على اصغر حكمت وزير خارجية إيران آنذاك : سوف تتذكر شعوب العالم من خلال التوقيع على هذه

الاتفاقية ان شجيرة المودة والأخوة التى زرعت ورويت باهتمام المفكرين العظام فى البلدين منذ قرون بعيدة ، اصبحت اليوم شجرة خضراء متفرعة الأغصان ، يتمكن الجميع من التمتع بثمارها الطيبة » .

حال انقطاع العلاقات الثقافية دون تنفيذ الاتفاقية ، ولكن وزير الخارجية المصرى السيد محمود رياض زار طهران فى ربيع ١٩٧١ ، وتم خلال زيارته تبادل وثائق الاتفاقية ، التى وضعت موضع التنفيذ فى العام التالى .

وخلال حرب اكتوبر ٧٣ قدمت إيران كميات كبيرة من الامدادات الطبية والعلاجية وبعد الحرب سافر فوج من الضباط وصف الضباط الذين اصيبوا اثناء القتال لتلقى العلاج فى طهران ، وعادوا فى ديسمبر ٧٤ .

لم يستمر « شهر العسل » طويلا ، لأن قيام الثورة الإسلامية فى سنة ٧٩ ، ولجوء الشاه إلى مصر ووقوف الرئيس السادات فى صفه ، كان سببا فى احداث قطيعة بين البلدين ، تعمقت بصورة أكبر حين انحازت مصر إلى جانب العراق فى حربها ضد إيران .

وكانت تلك القطيعة سببا فى وقف مختلف صور التعاون الصناعى والاقتصادى والثقافى بين البلدين . بل كانت سببا فى وقف نشاط دار التقريب بين المذاهب . فاغلقت الدار ووضع مقرها تحت حراسة الشرطة ، وهاجر الشيخ القمى إلى باريس ، التى بقى فيها حزيناً ومحبطا إلى ان وافاه الأجل هنالك فى سنة ٩٠ .

الخيط الوحيد الذى لم ينقطع رغم تصاعد الأزمة وحدتها ، هو الجهد العلمى الذى واصله اساتذة الدراسات الفارسية فى الجامعات المصرية ، وظل هذا الجهد هو الجهد المتواضع الباقى فى مجرى العلاقات المصرية الإيرانية

الفارسية فى الشارع المصرى

للدقة نقول إن ثمة خيوطا أخرى لم تنقطع ، لأنها كانت فى القاع وليست على السطح . أعنى أنها كانت داخلة فى نسيج الخطاب المصرى ، ولم يكن بمقدور عوامل الشد والجذب السياسى ان تؤثر فيها ، ولأنها غدت الفاظا سرت على ألسنة الناس وامثالا شعبية يتداولونها فيما بينهم ، فقد خرجت عن سلطان أى حاكم ، مهما أوتى من القدرة والهيلمان .

وإذا قيل إن ٤٠٪ من المفردات الفارسية هى عربية فى الاساس ، عبرت على جسر الإسلام واستقرت تحت مظلته ، فإن الكلمات الفارسية مرت فوق ذات الجسر. وشاعت على اللسان المصرى والعربى [(٢٨)] .

فى الطعام ثمة اسماء واصناف فارسية مثل : بقلاوه ، واصلها فى الفارسية « باقلاوا » ـ « خشاف » ، كلمة فارسية هى « خوشاب » بمعنى طازج وممتلئ بالماء الرطب . وهى اسم لنوع من الشراب الحلو يوضع فيه النقل والفاكهة المجففة . والكلمة الفارسية مركبة من

« خوش » بمعنى حلو « وآب » بمعنى ماء ـ « بالوظة » اصلها فى الفارسية « بالودة » ومعناها المصفى والمنقى ، وهى نوع من الحلوى ـ « زلابية » وأصلها الفارسية « زلوبيا » ـ باذنجان كلمة فارسية هى « باتنكان » ـ « بقسماط » اصلها الفارسى « بكسمات » ـ « شوربة » مأخوذة من الكلمة الفارسية « شوربا » أو « شوروا » ـ كباب ، كلمة فارسية تطلق على اللحم المشوى ـ « كفتة » كلمة بنفس المعنى فى الفارسية ، وكذلك « كشك » ، الذى هو الطعام المصنوع من الدقيق واللبن ـ « طرشي » مأخوذة من الكلمة الفارسية « ترشي » ، وهى الاطعمة التى فيها حموضة ـ « الطاجن » اصله « طه جن » (ارز باللحمه) ـ « أوزى » هو الخروف المشوى .

فى المنسوجات والمصنوعات كلمات أخرى فارسية مثل : « بفتة » نوع من القماش ـ « وبؤجه » ، اصلها فى الفارسية « بغجه » وهى المنديل الكبير الذى توضع فيه مختلف الأغراض ـ « وبيجامة » اصلها « باجامة » أو « بيجامه » بمعنى السروال ـ جوخ (نوع من الصوف) اصلها « جوخه » ـ ودبارة ، بنفس المعنى فى الفارسية ـ « سروال » اصلها شلوار ـ شال وشراب (جورب) كلمتان فارسيتان ـ شوال مأخوذة من الكلمة الفارسية جوال أو جوبال وهو الكيس الخشن ـ طربوش مأخوذة من الكلمة الفارسية « سربوش » بمعنى غطاء الرأس ، سر معناها رأس وبوش معناها لباس أو غطاء ـ « فوطة » هى فى الأصل الفارسى « فوته » وهى المنشفة ـ « قفطان » مأخوذة من الكلمة

الفارسية « خفتان » ـ « كمر » و « كليم » و « كنار » كلمات فارسية بنفس المعنى الشائع فى العامية المصرية ـ « ياقه » ماخوذة من الكلمة الفارسية « يخة » أو « يقه » بمعنى قبة القميص.

« ابريق » أصلها الفارسي « ابرىء » ـ « آنزيم » اصلها « آبزيم » وهو الجزء المرتفع من السرج ـ « اسطوانه » اصلها « استوانة » ـ « برواز » اصلها « بروز » ومعناها الحاشية ـ جاروف » مأخوذة من الكلمة الفارسية « جاروب » ـ « جنزير » اصلها « زنجير » ـ « دبوس » « ورف » « وشمعدان » وطاسة » كلها كلمات فارسية بنفس المعنى ـ « سَبَت » اصلها « سبد » « شاكوش » مأخوذة من الكلمة الفارسية « جاكوج » ـ « شنطة » اصلها « جنته » « وطشت » اصلها « تشت » ـ فنجان اصلها « بنكان » « وكباية » مأخوذة من الكلمة الفارسية « كبب » و« كنكه » مأخوذة من « تنك » و « كوز » اصلها « كوزه » « وهون » من كلمة هاون.

« طازة » اصلها « تازة » ـ خام وخردة وسادة ، تحمل ذات المعنى فى الفارسية . ولكلكة ، اصلها فى الفارسية لغو الكلام أو الهذيان ، وقد دخلت العامية بلفظها ومعناها.

« أوسطى » ماخوذة من كلمة « استاد » وعربت « استاذ » ـ هندسة اصلها « أندازة » ـ خانكة اصلها « خانكاه » وعربت إلى « خانقاه ».

« داية » و « دكان » و « دسته » و « دمل » و « سرداب »

و « وزفت » ، كلها فارسية الأصل . « سراية » اصلها « سراء » - كهربا مأخوذة من الكلمة الفارسية « كاهربا » - كاه بمعنى قش وربا بمعنى جاذب ، أى جاذب القش .

« مكوك » و « ميدان » و « مندل » و « نشان » - كلها ايضا كلمات فارسية فى الوقت ذاته فالاعداد الفارسية هى التى تستخدم فى لعب الطاولة : يك ، دو ، سه ، جهار ، بنج ، شيش وهكذا .

ومن الاسماء الفارسية الشائعة فى بلادنا : خورشيد (الشمس) وشاهين (الصقر) وشهبور (ابن الملك أو الأمير) - ودولت (السعادة أو الثروة) ونازك (اللطيفة) وجهات (الدنيا) وشيرين (الحلوة) من (شراب) رانده (الراكضة) .

وهناك امثلة شائعة فى المصرية والعربية هى ذاتها فى الفارسية مثل : على قدر لحافك مد رجليك - مايحتاجه البيت يحرم على الجامع - العجله من الشيطان - البعيد عن العين بعيد عن القلب - يد واحدة لاتصفق - الغربال الجديد له شده - الجدران لها آذان - القرد فى عين أمه غزال - المركب التى يقودها اثنين تغرق - باب النجار مخلع !

وليس معروفا بالضبط ما إذا كانت هذه الأمثال انتقلت من العربية إلى الفارسية ام العكس . لكن القدر المرصود انها جرت على ألسنة الناس فى البلدين - وهوما يهمنا فى السياق الذى نحن بصدده .

(٤)
مـا العمـل ؟

يحق لكل منا ، بعد الذى سقناه ، أن يسأل : ما العمل إذن ؟ إذا اتفقنا على أنه ينبغي أن يكون هناك عمل ، فمن الطبيعى أن نناقش ماهية ذلك العمل .. لكن لكى نصل إلى هذه النقطة ينبغي أن نستجلى ـ أولاً ـ أمرًا آخر أظنه يشغل الجميع ، يتمثل فى السؤالين التاليين :

هل المشروع الإيرانى عدوانى وتوسعى بطبيعته ؟

ثم ، هل لايران أطماع فى العالم العربى ؟

يقتضينا الأمر أن نتفق ـ قبل أى كلام ـ حول أى إيران نعنى ؟ ـ لأن ايضاح هذا الجانب يشكل عنصرًا بالغ الأهمية فى تصور الموقف الإيرانى المستقبلى ، وفى العلاقات العربية الإيرانية .

فايران القومية العلمانية لها مشروعها ورؤيتها ، وايران الإسلامية لها مشروعها ورؤيتها المغيرة ـ هناك فرق ـ لابد ـ بين الاثنين ، أو ينبغى أن يكون .

ايران القومية العلمانية ـ مثلاً ـ افرزت فى آخر عهدها دعوة إلى تطهير اللغة الفارسية من المفردات العربية . وايران الإسلامية هى التى

قررت اللغة العربية لغة ثانية فى البلاد ، إلزامية فى مراحل التعليم ، بنص صريح فى الدستور ، غير مسبوقة فى بابه ، فيما نعلم .

إيران القومية العلمانية ، فى أحسن فروضها ، ستتعامل مع الأمة العربية انطلاقًا من اعتبارات «حسن الجوار» والمصالح أو المنافع السياسية والاقتصادية المشتركة ، وستظل دائـمًا محكومة بمعايير المصالح وموازين القوة .

أما إيران الإسلامية ، وحكم الفقهاء بالمناسبة ليس الشكل الوحيد للتعبير عن الهوية الإسلامية ولا الإلتزام الإسلامى ، يضيف إلى ما سبق من اعتبارات مساحة تعزز الوشائج وتضبط المطامع . أعنى أن إيران الإسلامية يفترض أن تتعامل مع العالم العربى بروح الشقيق وليس فقط بروح الجار . الأمر الذى يستصحب فتح الأبواب لعلاقات أوثق بين الشعوب على الجانبين ، ويخلق فى النهاية أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم ، أقوى بكثير من تلك التى قد تتوافر فى ظل إيران القومية .

هذه الأرضية المشتركة يـمـكن أن تشكل ضابطًا ، إذا لم يحل دون تورط أى طرف فى مغامرة تهدد أمن الآخر فإنها فى حدها الأدنى تـمثل إطارًا مرجعيًا يـمـكن الاحتكام إليه فى تقييم سلوك أى من الطرفين . وبغير شك ، سيكون الوضع افضل إلى حد كبير إذا كان الالتزام بالمرجعية الإسلامية واقعًا بالنسبة للطرفين ، الإيرانى والعربى ، وليس الإيرانى وحده .

وسيبلغ الوضع حدّه الأمثل لو كان التزام الطرفين بالمرجعية

الإسلامية صادقًا وأمينًا ، وقائمًا على تمثل حقيق لسلوك الدولة المسلمة فى الداخل والخارج .

ورغم أن تجربة الغزو العراقى للكويت نبهتنا إلى أن الوشائج والأرضية المشتركة وحدها لا تكفى فى ضبط علاقات الأخوة ، إلا أن تلك التجربة ذاتها كشفت عن أهمية توفر مصداقية أى طرف فى التعبير عن التزامه بتلك الوشائج ، سواء قامت عن أرضية الإخوة العربية أو الإسلامية .

على صعيد آخر ، فنحن نذهب إلى أن إيران القومية قد تكون لها من الناحية النظرية طموحات توسعية ، على الأقل فى مناطق الضعف المحيطة بها ، والخليج فى مقدمتها ، أو هو ما حدث فى عهد الشاه ، عندما استولى على الجزر العربية الثلاث فى سنة ٧١ .

أما إيران الإسلامية ، فيفترض أن تكون بغير أطماع فى جيرانها المسلمين ، لأن ذلك يفقدها مصداقية الإنتماء الإسلامى الذى هو أساس شرعيتها . ومن هذه الزاوية فإن إيران القومية تخسر الكثير إذا ما طمعت فى جيرانها . غير أن ذلك لن يجرح شرعيتها بأى معيار .

هناك بعد آخر مهم فى هذا الصدد هو أن إيران القومية ليست بحاجة إلى العالم العربى بينما إيران الإسلامية بحاجة حقيقية إليه .

فالعالم العربى بالنسبة للأولى سوق أو منافس فى إنتاج النفط أو محيط استراتيجى ــ غير أن الصيغة الثانية تتعامل مع العالم العربى ــ فوق ذلك ــ بحسبانه معقل الأغلبية السنية ، أى قيادة ٩٠٪ من الأمة

الإسلامية ، التي يمثل الشيعة فيها ١٠٪ فقط ، ٤٠٪ منهم في إيران ، والباقي في دول أخرى آسيوية بالدرجة الأولى ، حتى في الجانب الشيعي الذي تقف فيه إيران الإسلامية فإن أهم مقدساته في العالم العربي . سواء ما كان منها في مكة والمدينة ، أو مزاراته في العراق التي سبقت الإشارة إليها . حيث توجد هناك سبعة من أضرحة أئمة الشيعة الإثنى عشر .

لهذا السبب ، فقد لا نبالغ إذا قلنا إن إيران القومية قد تعطى العالم العربي ولا تأخذ ، بينما إيران الإسلامية قد تعطى ، لكنها يقينًا تأخذ . فتفاعل الأغلبية مع الأقلية يهمها بكل تأكيد . والذين تعاملوا مع الدوائر الفقهية في إيران يستشعرون ذلك العنصر ويلحظون أهميته .

وإيران القومية لا تثريب عليها ولا حرج إن وضعت مصالحها فوق أي اعتبار ، وإن اقتضى ذلك أن تتعامل مع أعداء الأمة العربية والإسلامية ، كما حدث فيما أقامه الشاه من علاقات مع إسرائيل . ولكن إيران الإسلامية تقع في الغلط إن أقدمت على هذه الخطوة . وأمامنا نموذج لذلك الآن ، فنحن إذا صدقنا ما قيل وهو ما لا نطمئن إلى صحته تمامًا ـ فلابد أن نلاحظ أن الطرف الإيراني لم يجرؤ على إقامة تلك العلاقات في العلن ، كما حدث في عهد الشاه الذي لم يتحرج في الإعلان عن علاقة تلك ، وفتح «قنصلية» للعدو في طهران .

ولا ينبغي أن يظن أننا نفضل علاقات السر على علاقات العلن ،

وإنما نحن هنا نقارن بين موقفين نسبيين ، وإن رفضناهما معًا ، وفضلنا الموقف الثالث الذى تعلنه حكومة الثورة الإسلامية .

من هذا المنطلق فإننا لا نجد محلاً للترويج لفكرة التحالف الإسرائيلى مع ما يسمى بدول «الجوار العربى» لتطويق الأمة العربية والضغط عليها . وهى على وجه التحديد تركيا وأثيوبيا وإيران ذلك أن هذه الفكرة لا تستقيم مع الإطار الذى تتحرك فيه إيران الإسلامية «وسقف» العلاقات الذى يتعين عليها الالتزام به . وربما لا نستغربه إن حدث مع إيران القومية ، وقد حدث .

والذين يتحدثون عن ذلك الاحتمال ينسون أن فكرة التحالف طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق دافيد بن جوريون ، فى فترة الستينيات، عندما كان شاه إيران فى الحكم ، وله علاقاته الوطيدة بالفعل مع إسرائيل . وأغلب الظن أنه لم يكن ليتردد فى الدخول فى حلف من ذلك النوع ، إذا ما رأى فيه مصلحة تخدم طموحه أو ترفع من مكانته لدى حلفائه .

ولكن أما وقد تغير الوضع بعد الثورة الإسلامية ، فإن إلغاء العنصر العقيدى أو الأيديولوجى الذى استجد على نظام الحكم فى إيران ، ووضعها ببساطة فى كفة واحدة مع أثيوبيا الماركسية وتركيا العلمانية ، مثل ذلك المسلك يعد تغليطًا لا محل له . ويخرج عن إطار التصور العلمى المستقيم ، ليدخل فى باب التشويه الإعلامى والكيد السياسى .

لسنا ممن يقولون بأن إيران القومية شريرة وأن إيران الإسلامية قديسة . فالخير والشر لهما وجودهما فى الحالتين ، ولا عصمة لأى منهما . فضلاً عن إننا لا نقابل بين قومية ليبرالية حقيقية ، وتطبيق إسلامى فاسد ، أو العكس ، وإنما المقارنة قائمة على التزام أمين بكل من الصيغتين . ونفضل الوجه الثانى ـ الإسلامى ـ ليس فقط لأنه المعبر الطبيعى عن إنتماء شعب إيران المسلم ، ولكن أيضًا لأنه بالنسبة لنا ، يوفر إطارًا مرجعيًا مشتركًا يمكن الاحتكام إليه . كما سبقت الإشارة .

غير أن ذلك يظل وجهًا واحدًا للصورة ، يتعامل مع الكيان الإيرانى ذاته . وهو كيان لا يتصرف فى فراغ ، ولكنه يتعامل مع محيط مسكون له قوانينه ومعادلاته .

فعالم السبعينيات الذى احتلت فيه إيران الشاه الجزر العربية الثلاث غير عالم التسعينيات الذى نعيشه والنظام العالمى الذى يتشكل الآن لا يحتمل ولا يقبل بأسلوب المغامرات التوسعية . (إسرائيل حالة خاصة) خصوصًا فى المناطق الحساسة ، التى تعد منابع النفط نموذجًا لها . وما الصدى الذى أحدثه غزو العراق للكويت إلا درس واجب الاستيعاب من جانب أى دولة تراودها أحلام التوسع وانتهاك الشرعية الدولية .

نعود إلى سؤالينا إذن ..

هل المشروع الإيرانى عدوانى وتوسعى بطبيعته ؟

هنا نقرر حقيقتين : أولاهما ان بلدًا كبيرًا وعريقًا مثل إيران كان دوره التاريخى أكبر من مساحته الجغرافية ، وقد أسلفنا أن وزن إيران أكبر من الهضبة الإيرانية ، وأن البلد «متمدد» بطبيعته . وليس أدل على ذلك من الآثار الفارسية فى اللغة والتقاليد والسلوك المنتشرة فى أنحاء كثيرة من آسيا والعالم العربى ، التى أشرنا إلى جانب منها فى مصر .

الحقيقة الثانية : أنه يتعذر أن توصف دولة ظروفها عادية بأنها عدوانية بالطبيعة ، فليس هناك فيما نعلم شعوب شريرة ، ولكن هناك ظروف موضوعية اجتماعية ، وسياسية ، وثقافية قد تدفع دولة إلى إنتهاج سلوك شرير وظروف أخرى تهيئ الدولة لمسلك معاكس ، متحضر وبناء .

إسرائيل لها وضع خاص ـ فى هذا السياق لسبب بسيط هو إنها دولة عسكرية وعنصرية بطبيعتها فضلاً عن إنها مزروعة بالغصب فى الجسم العربى ولها أحلامها التاريخية ، ومن المفهوم فى ظل هذه التركيبة الشاذة أن يتولد مشروع عدوانى وتوسعى بالضرورة ، لأن استمراره مرهون بذلك الاعتبار . قائم إذا مادام ومندثرًا إذا تخلى عنه وتصرفت إسرائيل ككيان طبيعى ودولة عادية . وقد مر بنا ان إيران كانت عدوانية فى طور ، ومتصالحة ومهادنة فى طور آخر ، بالتالى ،

فالسؤال الصائب لا يكون عن الطبيعة الإيرانية ومدى الخير والشر فيها ، وإنما يكون عن الظروف التي توضع فيها إيران والتي تفرز تصرفًا في هذا الاتجاه أو ذاك .

فالدولة التي تطمح لأن تكون شرطي الخليج مثلاً ، لها وسائل وأهداف لابد أن تختلف عما إذا كانت الدولة متبنية ـ أو متمنية مشروع للنهضة الإسلامية .

هل لإيران أطماع في العالم العربي ؟

نحن مع الرأي القائل بأن إيران لها مصالح ولم يعد لها أطماع . وقد تبنى فريد هاليداي ـ الخبير البريطاني المعروف ـ هذا الرأي في آخر عهد الشاه فذكر أن إيران لم يعد لها مطامع إقليمية ، ولا مشاكل حدودية مع جيرانها . فالنزاع الحدودي مع أفغانستان تم حله ، وكذلك الحال مع العراق . إذ تكفلت إتفاقية ٧٥ وبروتوكولاتها بحسم ما كان معلقًا بين البلدين . وقبل هذا وذاك فإن الشاه كف عن المطالبة بضم البحرين منذ سنة ٧٠ ، وعندما احتل الجزر الخليجية الثلاث في سنة ٧١ ، فقد كان هذا آخر مطالبه لايران بضم الأراضي . بعد ذلك لا تعرف دعوة إيرانية من أي نوع إزاء أي أرض عربية مجاورة .[٢٩]

على ذلك فإن عنوان المصالح يفتح الباب لاحتمالات التدخل الايراني في شئون الجيران لأسباب قد تتراوح بين إثارة القلاقل وتغيير الأنظمة . والحديث متواتر عن محاولة شيعية مبكرة قيل إنها كانت

مدعومة من إيران لقلب الأوضاع فى البحرين ، فى اعقاب ثورة ٧٩ . ذلك غير محاولات أخرى فى عدد من الدول الخليجية قيل إنها تأيدت بالثورة الإيرانية أيضًا .

وعلى سبيل التفسير ــ لا التبرير ــ نذكر بأن تلك التصرفات واكبت مرحلة الانفجار والاندفاع التى أعقبت نجاح الثورة الإيرانية ، حيث سادت الفوضى التصرفات الإيرانية ولم تنضبط حدود وخطوط العلاقة بين الثورة والدولة . وتصور الشباب الإيرانى آنذاك أن نجاحهم فى زلزلة الطاغوت الإيرانى بكل جبروته تؤهلهم لتغيير الكون وانهاض كل المستضعفين للإطاحة بعالم المستكبرين ــ وهى مرحلة تدل شواهد عدة على أن الحكم الإيرانى قد تجاوزها ، بل إن رموز الحكم انتقدوها فى المرحلة الأخيرة .

ورغم ان أمثال تلك الأحلام لها أصل مفهوم إلا أننا نستطيع أن نستبعد عنصر الدس الذى باشرته أطراف ذات مصلحة وتطويق أى ثورة فضلاً عن الثورة الإسلامية . إذ شنت تلك الدوائر حملة عالمية لتصدير الثورة الإسلامية بحسبانها خطرًا داهمًا يزحف مهددًا الأنظمة والأبنية والعصر ! ــ وكان التخويف المبالغ فيه جزءًا من محاولة حصار الثورة وتطويقها .

لقد أشرنا إلى دور النظام الدولى الجديد فى كبح جماح المغامرات التى قد تتورط فيها بعض الانظمة ضد جيرانها . لكننا نحسب أن ثمة أمورًا أخرى ينبغى ألا تسقط من الاعتبار ، فى ضبط علاقة إيران

بالعرب عمومًا ، والخليج خصوصًا .

فمن المهم مثلاً أن تقوم في الخليج دول بالمعنى الحقيقي تقنع الآخرين بجدارتها للبقاء فضلاً عن الاحترام ـ أعني دول لها أوضاع مؤسسية ثابتة من ناحية ، ويتمتع المواطنون فيها بحق المشاركة ، فضلاً عن المساواة من ناحية ثانية . ومسألة المساواة هذه لا تقل أهمية عن المشاركة ، لأن الشيعة في الخليج والجزيرة العربية يعانون من أوضاع سلبية عدة ، تعكر من صفو العلاقات الإيرانية مع تلك الدول . ورغم ان أمثال تلك الأوضاع يفترض أنها شئون داخلية ينبغي أن تظل خارج مسار العلاقات الخليجية الإيرانية ، إلا أننا لا نستطيع من الناحية العملية أن نتصور إمكانية إقامة علاقات ناجحة وحميمة بين إيران ودولة أخرى تمارس اضطهادًا ضد الشيعة في داخل أراضيها . من المهم كذلك أن يكون هناك موقف عربي مسئول واع بمقتضيات الأمن العربي والتضامن الإسلامي . حتى لا تستشعر إيران انها تواجه فراغًا عربيًا حولها . وهذا الوعي قد يتطلب مثلاً إقامة نظام عربي يشكل غطاء سياسيًا وعسكريًا كافيًا للدول العربية . وقد يتطلب أيضًا إيجاد صيغة لعلاقات حميمية بين دول العالم العربي ودول العالم الإسلامي المحيطة بها مثل تركيا وإيران .

ونحن نذهب إلى أن الموقف العربي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، التي كان يعرف الجميع إنها بدأت عدوانًا عراقيًا على إيران وإن سكتوا على ذلك أو أنكروه ، هذا الموقف ، لم يتسم بالمسئولية الكافية . لأنه

كان إنحيازًا غير مبرر لمعتد ظالم ، ضد طرف إسلامى حديث الولادة وقد أدى التحيز للظالم ليس فقط إلى زيادة عناد وتصلب الإيرانيين الذين تعمق لديهم الشعور «بالمظلومية» ومن ثم إطالة أمد الحرب ولكنه أدى أيضًا إلى تقليص دور التأثير العربى فى المعادلة السياسية الإيرانية . ذلك أن المسرح السياسى الإيرانى شأن أى مسرح سياسى ، تتحرك عليه تيارات عديدة مختلفة التوجهات والمآرب .

وكان بين هؤلاء تيار عربى برز دورة فى بداية الثورة ، غير أنه ضرب تلقائيًا . ليس عمدًا ، ولكن بتأثير تفاعلات سلبية الموقف العربى ، الذى بالغ أحيانًا فى العداء لإيران ، فى غيبة القراءة المنصفة للأحداث أو تقدير داعى لاحتمالات الموقف داخل إيران وخارجها .

ولا نريد أن نعفى الإيرانيين من التكليف ، إذ يظل مطلوبًا منهم الكثير لاكتساب ثقة العالم العربى واطمئنانه إلى حسن الجوار مع النظام الإيرانى ، وسواء كان عدم الثقة الذى نشأ بعد الثورة راجعًا إلى أخطاء مارستها إيران بحق الدول العربية المجاورة أو إلى محاولات الدس والافتعال من جانب أية أطراف خارجية ، أو أجهزة أمنية داخلية ما انفكت تتهم الإسلاميين بأنهم موالون لإيران ، فالشاهد أن أزمة الثقة حدثت وتعمقت بمضى الوقت . ولا حل لهذه الأزمة إلا بإنتهاج إيران أولاً لسلوك مغاير تجاه العالم العربى ، يبطل ذرائع الداعين إلى مخاصمتها والابتعاد عن «الشرور» الصادرة عنها .

ندرك أن الخطاب الإسلامى فى إيران يثير مخاوف الأجهزة الأمنية

فى العالم العربى ، وهاجسها الإسلامى ليس بحاجة إلى تدليل ، لكن تغيير السلوك الإيرانى ـ إذا ثبت ـ قد يضطر تلك الأجهزة إلى تغيير موقفها من إيران فيصبح نوعًا من الحذر فى التعامل ، بدلاً من الإصرار على إغلاق أبواب أى تعامل معها من الأساس .

نسجل فى هذا الصدد أن الجمهورية الإسلامية فى إيران ، التى بدأت بتولى الثنائى خامنئى ـ رفسنجانى للسلطة فى إعقاب وفاة الإمام الخمينى فى عام ٨٩ ، لها سعيها الملحوظ فى ذلك الاتجاه . لكن استعادة الثقة العربية فى السلوك الإيرانى إزاءها يحتاج إلى وقت . فالشرخ عميق والرواسب كثيرة على الجانبين ، بعضها ذو طابع قومى عنصرى ، وبعضه ذو طابع مذهبى ، وبعضه ذو طابع أمنى وسياسى .

وربما كان الظرف مواتيًا بشكل أفضل نسبيًّا بعد الغزو العراق للكويت لأنه أثبت أن الخطر الذى يهدد الخليج ليس فارسيًا بالضرورة ، ولكن الأنظمة الطاغوتية العربية قد تكون مصدرًا لخطر أكبر ـ وفى هذه الحالة فقد يكون بعض «الشر» أهون من بعض ! .

فى هذا السياق تبرز لبنان كحالة خاصة للغاية تجسد الاختراق الإيرانى للساحة العربية . وهى حالة خاصة أولاً لأن الوجود الإيرانى فى لبنان ـ أيًّا كانت صيغته ـ اكتسب مشروعية منذ مرحلة مبكرة بحكم العلاقات التاريخية بين شيعة جبل عامل فى لبنان والمؤسسة الشيعية فى إيران ، حيث كان «للعامليين» دورهم فى تشييع إيران الصفوية ـ وثانيًا لأن أوضاع لبنان فى سنوات ما بعد الحرب أعطت للآخرين

انطباعًا بأنه بلد مستباح ، بوسع أى طرف عربى أو غير عربى أن يخترقه ويمارس فيه ما يشاء من تصرفات مقبولة أو غير مقبولة .

أخيرًا هل هناك أمل أو إمكانية لصياغة علاقات عربية إيرانية إيجابية ؟

ردنا على ذلك أن هذه العلاقة يجب أن تقوم فى نهاية المطاف ، سواء لأسباب استراتيجية أو لأسباب متعلقة بالروابط الإسلامية الضرورية . ونحن هنا نضيف أن النظام العالمى الذى يتشكل الآن فى ظل الوفاق بين الدولتين الأعظم ، يصوغ فى ذات الوقت نوعًا من الهيمنة على مقدرات العالم ، قد يؤدى إلى إلغاء دور وإرادة دول العالم الثالث التى ينتمى إليها الطرفان ـ العرب وإيران ـ وفضلاً عن أن الوفاق الراهن ألغى إلى حد كبير مساحة التناقض بين الدولتين العظميين ، التى كان يستفيد منها العالم الثالث أحيانًا فى المناورة ، دفاعًا عن مصالحه .

فى هذا الظرف فإن الدول الإسلامية قد تكون فى مقدمة المتضررين لأن انتماءها يربطها بمشروع إسلامى يعبر عن الهوية ، ويفترض أن يشق طريقها المتميز إلى النهضة . والهيمنة التى نتحدث عنها ليست سياسية فقط ، ولكنها حضارية بقدر أكبر .

والأمر كذلك فإن التلاقى الإيرانى العربى لا تفرضه الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والأخوية العاطفية فقط ، ولكنه أمر يحتمه موقف رفض الانسحاق الحضارى أمام المشروع الغربى الزاحف بقوة .

ولسنا نجد سببًا موضوعيًا يحول دون السعى إلى إقامة تلك العلاقات الإيجابية المنشودة ، ولكننا ننبه إلى أنه ما لم تتوفر الإرادة المشتركة لدى الطرفين ، فلن يتحقق لذلك المسعى هدفه . فالمسئولية يتعين أن ينهض بها العرب والإيرانيون دون تردد . ومجالات التلاقى لا حدود لها ، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ، كما سنرى توًا .

فض الاشتباك أولاً

ما العمل إذن ؟

قبل أى شك لابد من «فض الاشتباك» بين العرب وإيران والعكس ، لتهيئة مناخ الوفاق . وبغير ذلك ، فإن طريق التفاهم أو التعاون سيظل مليئًا بالأشواك والألغام ، التى لن تتيح فرصة التقدم ، وربما «تنسف» أى محاولة للتقدم .

ولا نعنى بفض الاشتباك اسكات أى صوت يجرح الآخر أو يقصف بنيانه ، فذلك مطلب مستحيل يتعذر تحقيقه . وإنما الذى نعنيه أن تتحلى الدول المعنية أولاً ، والمؤسسات المعبرة عنها أو وثيقة الصلة بها ثانيًا ، بروح الوفاق ، التى تنطلق أساسًا من الاحترام المتبادل ، الذى يسعى إلى بناء المستقبل المشترك ، متجاوزًا الماضى بكل مخلفاته وملفاته .

على وجه التحديد ، فثمة جبهات ثلاث على الأقل يتعين أن يتم فض الاشتباك عليها ، لينفسح المجال أمام اللقاء المنشود ، وهذه المجالات هى :

- العلاقات السياسية .
- الانتماء المذهبي .
- النشاط الدعوى أو التبشيرى .

فتجريح الأنظمة السياسية أو تهديدها بأى صورة باب ينبغى أن يغلق ، ليس فقط لأن بيوت الجميع من زجاج ، وحال المدعى ليس أفضل كثيرًا من المدعى عليه ، ولكن لأن شأن كل نظام هو فى اختصاص شعبه ، إن شاء قبل به ، وإن شاء رفضه أو انقلب عليه . وفى كل الأحوال ، فليس من حق طرف ثالث أن يتدخل فى هذه العلاقة ، لا بالتأثير ولا بالتصدير .

ولست أشك فى أن كل من الجانبين العربى والإيرانى لديه الكثير الذى يمكن أن يقال فى هذا الصدد ، سواء انصب على تجارب الماضى أو هواجس المستقبل .

ولئن كان حسم هذا الجانب يهم كافة الدول العربية ، إلا أنه أكثر أهمية بالنسبة للدول الخليجية ، التى من حقها أن تطمئن ـ مثلاً ـ إلى أن إيران ليست طرفًا فى أى نشاط سياسى داخلى يجرى على أرضها . وتلك مسئولية ينبغى أن تنهض بها إيران دون غيرها ، كما قلنا . من ناحية ثانية ، فإن الاشتباك المذهبي بدوره ينبغى أن يوقف . ولئن حملنا الطرف الإيرانى المسئولية الأكبر فى الشق السياسى ، فإننا نحمل الطرف العربى ذات المسئولية فى الشق المذهبى ، فثمة مدارس فكرية فى العالم العربى تقوم على تجريح عقائد الشيعة واتهامهم بالكفر . ولهذه المدارس

خطباء فى المساجد ومتحدثون فى الإذاعة والتليفزيون ومراكز توجيه وصحف ودور نشر ، كلها تبث خطابًا واحدًا معاديًا للشيعة ومحرضًا عليهم بكل الصور .

نعم ، هنالك تراث ملىء بالمرارات والمطاعن عند الجانبين ، لكننا إذا كنا نتحدث عن أمل فى المستقبل ، فلا مفر من إغلاق ملف التراث مؤقتًا ، وتعاون عقلاء الجانبين فى تنقيته وتصحيحه فيما بعد .

وهى مهمة ليست يسيرة ، فليس بمقدور كائن من كان أن يزيل آثار ذلك التراث أو يلغيه ، إذ هو حصيلة خلاف تراكمت ضغائنه عبر إثنى عشر قرنًا . والذى ندعو إليه هو «تجميد» ذلك التراث مؤقتًا وتجاوزه . يشجعنا على ذلك أن ثمة عقولاً راجحة على الجانبين مستعدة لذلك ، بل مارسته فعلاً . سواء فى تجربة «التقريب» التى تمت ، أو فى مشروعات التلاقى المطروحة ، من قبيل ما عرضه الشيخ محمد الغزالى فى كتابه «دستور الوحدة الثقافية» ، أو ما دعا إليه الشيخ محمد مهدى شمس الدين ، نائب رئيس المجلس الإسلامى الشيعى بلبنان فى مؤتمر «الغدير» الذى عقد بلندن فى شهر يوليو ٩٠ ، وعرضناه فى حينه (٣٠) .

لا يهمنا كتابات «الآحاد» هنا وهناك من متعصبي السنة أو الشيعة ، ولا يزعجنا كثيرًا كتاب يصدره شاب تونسى من أهل السنة تحول إلى التشيع . فكتب تجربته تحت عنوان استفزازى هو : ثم اهتديت ! ــ أو كتب يبادر إلى تأليفها بعض راكبي «الموجة» فى بلاد

العرب أو فى الهند كان كل همها هو إخراج الشيعة من الملة .

الذى يهمنا هو موقف المؤسسات التى أشرنا إليها ، التى نذهب إلى إنها إذا اختارت الموقف الصحيح فإنها ستقود السفينة إلى بر الأمان بإذن الله وعونه وتوفيقه .

فى هذا الصدد لابد أن نحمد للحكومة الإيرانية انها طبعت كتب التربية الدينية والثقافة الإسلامية ، التى توزع على طلاب المدارس ، وخلصتها من كافة الشوائب التى حفلت بها كتب التراث ، خصوصًا تلك التى تجرح الخلفاء الراشدين أو صحابة رسول الله ، وهو ما عرضناه مفصلاً فى كتابنا «إيران من الداخل»[٣١] .

لقد كان هذا موقفًا إيجابيًا ومسئولاً ، لم يغير مما فات حقًا ، لكنه شق مجرى جديدًا باتجاه المستقبل ـ أدبياته اليوم هى تراث الغد .

إن الحرب المعلنة والخفية ، المباشرة وغير المباشرة ، بين الوهابية والسلفيين عمومًا ، وبين الشيعة ينبغى أن يوضع لها حد وأن توقف ، على الأقل من على المنابر العامة ومن لغة المؤسسات والمنظمات التى تلقى دعمًا من جانب بعض الحكومات العربية . وبغير إنجاز هذه الخطوة ، فإن أجواء التسميم ستظل مستمرة ، وأجواء الوفاق ستظل محجوبة .

من ناحية أخرى ، فإن الأزهر الذى عهدناه منارة لكل المسلمين ، وداعيًا للوفاق والتقارب بين مذاهبهم فى الأربعينيات ، ليس مقبولاً أن يقف فى التسعينيات موقف المحايد غير المعنى بتلك الحرب الضروس ، التى تتردد اصداؤها فى أنحاء مختلفة فى أفريقيا

وآسيا ، بل وفى أوروبا والأمريكيتين !.

على صعيد ثالث فإن الاشتباك الحاصل بين الدعاة الشيعة والسنة ينبغى أيضًا أن يوقف . بوجه أخص ، فإن الدعاة الشيعة الذين يتحركون بهمة ملحوظة فى أرجاء العالم الإسلامى منذ قيام الثورة الإسلامية فى سنة ٧٩ ، ينبغى يوقفوا نشاطاتهم فى المجتمعات السنية ، وأن يوجهوا طاقتهم إلى غيرهم . وقبل ذلك فإن الضغوط التى يمارسها أولئك الدعاة فى محيط السنة الإيرانيين أنفسهم ، الأكراد والبلوش ، يجب أيضًا أن توقف بغير تردد وبمنتهى الحسم .

ونحن نفهم أن الأطراف التى تعمل فى هذا المجال عديدة ومختلفة ، وأنهم ليسوا جميعًا خاضعين لنفوذ السلطة الإيرانية ، فالمراجع الكبار فى قم لهم استقلالهم عن الدولة . ولكل منهم نشاطاته ومقلدوه فى داخل إيران وخارجها ، فضلاً عن الأنشطة الشيعية ليست كلها مركزة فى إيران ، وإنما ثمة نشاطات مصدرها النجف الأشرف فى العراق وأخرى صادرة عن لبنان ، وهناك نشاطات أخرى تمارسها القيادات الشيعية فى كل من الهند وباكستان .

ذلك نفهمه ونقدره ، لكننا نذهب إلى أن تحديد موقف واضح من هذا الموضوع من جانب «مرشد الثورة الإسلامية» مثلاً ، يمكن أن يزيل لبسًا كثيرًا فى هذا الجانب . ثم إن اتخاذ خطوة عملية أخرى على هذا الدرب ، بوقف نشاطات الدعاة الشيعة وسط المجتمعات

السنية داخل إيران ، ستصبح بمثابة اثبات لحسن النية لا ينقصه الدليل .

فضلاً عن هذا وذاك ، فإن استجلاب الشباب المنتمى إلى مجتمعات سُنية أفريقية أو آسيوية ، وإلحاقهم بالحوزة العلمية فى قم ، أو بجامعة الإمام جعفر الصادق فى طهران ، ينبغي أن يعاد النظر فيه ، بحيث لا يصبح محاولة لتوسيع نطاق التشيع فى بعض تلك المجتمعات ، أو لاختراق مجتمعات سنية مغلقة فى حالات أخرى . كما حدث فى أوغندا مثلاً ، التى زارها أحد الدعاة الشيعة قبل سنوات ، وأبلغ مسلميها السُّنة بأن ثمة منحًا دراسية للتعليم الإسلامى معروضة لمن يشاء مواصلة دراسته . وعندما وصل الشباب الأوغندى إلى «قم» ، اكتشفوا أنهم استقدموا لدراسة المذهب الشيعى ، مما أوقعهم فى مشكلة لا أعرف كيف خرجوا منها ، وهم الفقراء الذين لم يكونوا يملكون بطاقات السفر للعودة إلى بلادهم .

إن حسم هذه الأمور هو مما تملكه القيادة الإيرانية . وإثبات موقف من هذا القبيل كفيل بفتح صفحة من التعاون المخلص بين رموز الجانبين ، السنة والشيعة . فإذا كنا قد دعونا إلى الاحترام المتبادل بين الأنظمة السياسية ، فأولى بنا أن ندعو إلى احترام مماثل للجماعتين المذهبيتين .

ربما ساعدت مبادرات أهل السنة إلى خلق الأجواء الحميمة المطلوبة ، عن طريق وقف حملاتهم على عقائد الشيعة ، باعتبار أن

الأغلبية تتحمل المسئولية الأكبر ، وهذا ما نتمناه حقًا . لكننا في الوقت ذاته نرى أن ثمة وجاهه في مطالبة الشيعة بتحرك لا ينتظر مبادرات غيرهم ، لأنهم في إيران سلطة تحكم ، وتتطلع إلى إقامة تجربة إسلامية رائدة .

نحو ميثاق لعدم الاعتداء

هذا الذي قلناه في الدعوة إلى فض الاشتباك ، هو في جوهره مطالبة بالامتناع عن فعل ، يفترض أن يهيئ روح الوفاق ، التي من شأنها أن تمهد السبيل لفعل أو أفعال من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة المنشودة .

إن روح الوفاق ، وإرادة التعاون المشترك إذا توفرتا ، فثمة مجالات سبعة ــ على الأقل ــ يمكن أن يلتقي فيها الإيرانيون والعرب على الفور . وهذه المجالات هي :

١ ــ القضية الفلسطينية ، بمختلف عناصرها في الداخل والخارج .
٢ ــ العمل الإسلامي العام ، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي .
٣ ــ التقريب بين المذاهب الإسلامية .
٤ ــ عالم المستضعفين في دول عدم الانحياز .
٥ ــ أمن الخليج ، وهو الموضوع الذي أثاره الغزو بشدة ، حتى انفتح الحديث حول ترتيبات الأمن في تلك المنطقة .
٦ ــ التعاون الاقتصادي ، وموضوع النفط في المقدمة منه (إنتاجه وأسعاره) .
٧ ــ التعاون الثقافي ، الذي يشمل الكتب والفنون وتبادل الأساتذة في الجامعات وغير ذلك .

هذه مجرد عناوين يمكن أن يندرج تحت كل واحد منها عديد من النقاط

والبنود ، وربـما كانت هناك مجالات أخرى يـمكن أن يشملها التعاون إذا انفتح بابه ، مثل حوار الشمال والجنوب ، وقضية البيئة والتلوث أو ما إلى ذلك .

إن مصر هي الطرف المؤهّل والمفترض لقيادة تلك المسيرة ، وزنها وسجلها يوفران ذلك التأهيل بجدارة . وإذا كانت قد تورطت فى المرحلة الساداتية فى خصومة غير مبررة ضد إيران وتنازلت عن دورها ، فهى الآن فى وضع مغاير يـمكنها من أن تنفض عن كاهلها ذلك الوزر ، لتتصرف بمستوى مسئوليتها التاريخية باعتبارها «كبير الأسرة العربية» ، ووفقًا لماتقتضيه المصالح الاستراتيجية للأمة العربية ، التى هى جزء من الأمة الإسلامية .

ولن تستطيع مصر أن تنهض بهذه المسئولية ما لم تبن سياستها وتقديراتها على أساس الحسابات الكبيرة ، وليس الحسابات الصغيرة ، أعنى تلك التى تتحسب لمستقبل الأمة ، لا تلك التى تتأثر بتقارير أجهزة الأمن ، مثلاً .

ولدى مصر الكثير من القدرة والخبرة ، الذى تستطيع أن تقدمه فى مختلف المجالات التى عددناها . ولئن فتحت بابًا ، فستنفتح أمامها تلقائيًا بقية الأبواب الأخرى .

وإذا جاز لنا أن نقترح مسارًا موازيًا لتثبيت الوفاق العربى الإيرانى ، فإن لدينا اقتراحًا عمليًا للساحة الخليجية ، التى هى الأقرب جغرافيًا من إيران ، وأكثر أجزاء الوطن العربى حساسية وتوجسًا من نشاطاتها ، خصوصًا وأن فى الخبرة التاريخية لهذه المنطقة ما يعزز هواجسها ومخاوفها .

نقترح بشكل محدد توقيع ميثاق عدم اعتداء أو حسن جوار بين دول مجلس التعاون الخليجى وإيران ـ وفى ظل هذا الميثاق يبرم اتفاق أو معاهدة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى ، يـمكن أن تتفرع عنه أو تترتب عليه عدة

اتفاقات تخصصية ، تنظم التعاون فى كل مجال على حدة .

ولو أنشأ اتفاق التعاون مجلسًا وزاريًا مشتركًا ، يمثل فيه الطرفان مجلس التعاون الخليجى والحكومة الإيرانية ، تكون له اجتماعات دورية ، كل ستة أشهر أو سنة ، فإنه قد يشكل ساحة مناسبة للحوار والتفاهم حول عديد من الأمور التى تعكر صفو العلاقات ، من الأمن إلى الحج ، إلى مسألة الجزر الثلاث التى إن لم تسوَّ بالتراضى ، فسبيل حلها بالتحكيم الدولى مفتوح .

إن توقيع ميثاق عدم الاعتداء أو حسن الجوار بين إيران ورؤساء الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ، يغلق الباب تمامًا أمام مختلف الهواجس والمخاوف ـ أما اتفاق التعاون المقترح ، فإنه يفتح بابًا آخر واسعًا للسعى فى تحقيق المصالح المشتركة ، ويؤدى فى النهاية ـ وبالضرورة ـ إلى تنشيط مجرى العلاقات العربية الإيرانية .

إننا إذا دققنا جيداً فى الفكرة ، فسنجد أن ثمة إيجابيات عشر ـ على الأقل ـ يمكن أن يحققها ذلك الاتفاق ، تتمثل فيما يلى :

١ ـ تنسيق وحشد الإمكانات والطاقات العربية/الإيرانية لمصلحة العمل الإسلامى المشترك والشعوب الإسلامية .

٢ ـ إزالة أى احتمالات مواجهة عربية/ إيرانية فى المستقبل ، ومنع القوى الأجنبية المعادية للإسلام من استغلال أى خلافات أو إثارة أى تناقضات بين الجانبين كما حدث من قبل .

٣ ـ زيادة القواسم المشتركة التى تجمع بين العرب وإيران ، واختزال أى عوامل للاختلاف بينهما ، استنادا للانتماء الإسلامى المشترك .

٤ ـ وضع الثقل الإيرانى فى كفة المواجهة العربية/ الإسرائيلية المصيرية والذى يمثل إضافة هامة للجانب العربى والإسلامى فيها .

٥ ـ الحيلولة دون قيام تحالف أو تنسيق أو تفاهم إيرانى/عراقى حول السيطرة أو توزيع النفوذ بينهما فى منطقة الخليج ، وفى الوقت ذاته استثمار الموقف الإيرانى الإيجابى والواضح من الأطماع التوسعية العراقية فى الكويت والخليج بوجه عام ، والذى يتمثل فى الرفض القاطع لهذا العدوان وأهدافه الطموحة فى المنطقة .

٦ ـ تحجيم الخلاف التاريخى بين السنة والشيعة ، ووضعه فى إطاره الصحيح ، وحصره فى نطاق المعالجة الفكرية والفقهية ، وإيجاد أرضية صالحة للتعايش بين المذهبين ، على أساس من الفهم الموضوعى والاحترام والتقريب .

٧ ـ الحد من أطماع وتدخل القوى الأجنبية فى المنطقة ، سواء على الصعيد العسكرى (الأمنى) أو الاقتصادى ، بملء الفراغ الاستراتيجى وإزالة ذرائع التدخل وتأمين مصادر النفط ذات الأهمية الاقتصادية القصوى للاستقرار العالمى .

٨ ـ الاستفادة من النتائج الإيجابية الممكنة لقيام تعاون وتكامل اقتصادى إقليمى بين العرب وإيران .

٩ ـ ترويض النزعة القومية الإيرانية أو العربية الضيقة وإحلال الإنتماء الإسلامى محلها ، واستثمار الميل الإيرانى الطبيعى للثقافة الإسلامية واللغة العربية باعتبارها لغة القرآن ، مما يساعد على انتشارها بين الإيرانيين ، وتهيئة المناخ لحدوث تجانس ثقافى واجتماعى بين العرب وإيران لمصلحة الأمة الإسلامية فى الحاضر والمستقبل .

١٠ ـ الاستفادة من المدخل الإيرانى فى العمل على إيجاد عمق استراتيجى إسلامى للتعاون العربى ، وبناء جسور دائمة ومتينة للعلاقات بين الدول

العربية والإسلامية ، باعتبارهما ينتميان معا إلى الأمة الإسلامية الواحدة ، ومن شأن ذلك أن يساعد على تحقيق نتائج باهرة فى المستقبل فى مختلف مجالات التعاون لمصلحة هذه الدول كافة ، بالاستفادة القصوى من الموارد والإمكانيات الضخمة المتاحة للدول الإسلامية فى مجموعها ، سواء على صعيد التعاون والتكامل الاقتصادى أو الاجتماعى أو الفنى أو العسكرى ، لمصلحة قضاياها وأهدافها المشتركة ، ومع الأخذ فى الاعتبار بما حققته كثير من الدول الإسلامية من تقدم على مختلف الأصعدة ، وما تتمتع به من ثقل بشرى ، وما تمثله من امتداد وتنوع واتصال جغرافى .

إن مبادرة من هذا النوع قضية لا تحتمل الانتظار . فالدنيا تتحرك بسرعة ، والعالم يتحسس أسباب الأمان والتلاق ويركض نحوها بغير تردد ، دون أن ينتظر أحد أحدًا . إذ لا مكان فى المستقبل للشراذم والكيانات الصغيرة ، ناهيك عن أصحاب الخصومات الصغيرة المأسورين فى أوهام الخوف أو سلفات التاريخ .

إن ثمة مهامًا كثيرة وملحة فى الحاضر والمستقبل يرجى إنجازها ، بل ينبغى إنجازها ، لأننا إزاء الذى يجرى حولنا ، صرنا مخيرين بين أن نكون أو لا نكون . ولكى نكون ، لكى نحمى الديار والكيان والهوية ، فليس أمامنا سوى طريق واحد يتعين المضى فيه . وما رحلتنا التى قطعناها فى هذه الدراسة إلا محاولة للتقدم على ذلك الطريق .

ونحن لسنا مطالبين بأكثر من النية الخالصة والسعى الجاد .

أما التوفيق والسداد فمن الله وحده .

هل من مجيب أو مبادر ؟؟

المصــادر

١ ـ نشرة «الموجز عن إيران» التى تصدر فى لندن ـ عدد أول نوفمبر ١٩٩٠ .

٢ ـ التقرير كتبه «دور جولد» فى صحيفة «الجيزواليم بوست» ـ عدد ٨ أغسطس ١٩٩٠ م .

٣ ـ التقرير نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية ـ عدد ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ .

٤ ـ صحيفة «ميليت» التركية ـ عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ .

٥ ـ المقال نشر فى صحيفة الحياة (عدد ١٤ أكتوبر) ، وكاتبه هو الأستاذ وليد عربية المحاضر بمعهد العلاقات الدولية بباريس .

٦ ـ فى نماذج المؤلفات التى تبنت ذلك الاتجاه كتاب نقولا فوذلى «الصراع العراقى ـ الإيرانى» ، وكتاب عماد رءوف وآخرين «الصراع العراقى ـ الفارسى» . الأول صدر فى باريس بعد الحرب (٨١ م) ، بينما صدر الثانى فى بغداد سنة ٨٣ م .

٧ ـ من حوار شخصى جرى مع الدكتور على شمس الدين اردكانى نائب وزير الطاقة الإيرانى .

٨ ـ آية الله مرتضى المطهرى ـ الإسلام وإيران ـ من مطبوعات منظمة الإعلام الإسلامى بطهران ـ جـ ١ ص ٩٠ ، فصل بعنوان «دخول الإسلام إلى قلوب الفرس» .

٩ ـ د. عبد النعيم حسنين «إيران والعراق فى العصر السلجوقى» ص ٧ .

١٠ ـ إحسان طبرى ـ المجتمع الإيرانى فى عهد رضا شاه ـ ص ١٠٠ .

١١ ـ فهمى هويدى ـ إيران من الداخل ـ ص ٣٧٥ .

١٢ ـ د. فاضل رسول ـ العراق وإيران ، عوامل وأبعاد الصراع ص ٤١ .
١٣ ـ دعا مركز دراسات الوحدة العربية إلى ندوتين لمناقشة الموضوع إحداهما حول القومية العربية والإسلام ، فى بيروت سنة ١٩٨٠ والثانية حول الحوار القومى الدينى فى القاهرة سنة ٨٩ ومن أهم الكتب التى صدرت فى الموضوع كتاب العروبة والإسلام للدكتور عصمت سيف الدولة ، دينى الإسلام والعروبة للمستشار طارق البشرى .
١٤ ـ حسن العلوى ـ الشيعة والدولة القومية فى العراق ـ ص ٤٣ .
١٥ ـ هويدى مرجع سابق ص ٥٨ .
١٦ ـ فاضل رسول ـ مرجع سابق ص ١٢ .
١٧ ـ فاضل رسول ـ هكذا تكلم على شريعتى ـ نص بعنوان التشيع العلوى والتشيع الصفوى ص ١٧٧ .
١٨ ـ فريد هوليداى ـ مقدمات الثورة فى إيران ص ٧٥ ـ ٨٠ .
١٩ ـ محمد حسنين هيكل ـ مدافع آيات الله ـ ص ١٣٥ وما بعدها .
٢٠ ـ هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ١٥٠ .
٢١ ـ د. فاضل رسول ـ العراق وإيران ـ ص ٤٢ .
٢٢ ـ فريد هوليداى ـ مرجع سابق ـ ص ٣٥١ .
٢٣ ـ ملف العلاقات الإيرانية المصرية ـ دراسة نشرتها «الموجز عن إيران» عدد يوليو ٩٠ .
٢٤ ـ الصلات الثقافية بين مصر وإيران (مجموعة دراسات) ص ١٤٦ وما بعدها .
٢٥ ـ د. محمد السعيد جمال الدين ـ بحث بعنوان «الشيخ محمد عبده والثقافة الفارسية» ـ ضمن كتاب الصلات الثقافية ـ ص ٣٠٩ .
٢٦ ـ ملف العلاقات الإيرانية المصرفية ـ مرجع سابق .
٢٧ ـ ملف العلاقات ـ الجزء الثانى ـ عدد أغسطس ٩٠ ، فى نشرة «الموجز» .
٢٨ ـ د. محمد نور الدين عبد المنعم ـ الألفاظ الفارسية فى العامية المصرية ـ ص ٢١٧

ـ فصل فى كتاب «الصلات الثقافية» .

٢٩ ـ مقدمات الثورة فى إيران ـ مرجع سابق ص ٣٤٨ .

٣٠ ـ مقال فى جريدة الأهرام بعنوان : حوار مثير فى لندن ـ الوحدة قبل الامامة عدد ٣١ يوليو ٩٠ .

٣١ ـ «إيران من الداخل» ـ دراسة ميدانية لكتب ما بعد الثورة ـ ص ٣٢٩ وما بعدها .

المحتويات

رقم الإيداع : ١٩٩٠/٩٦٦٥
الترقيم الدولي : ٣ ـ ٠٠٧٧ ـ ٠٩ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

العرب وإيران

وهم الصراع وهم الوفاق

ثمة مسلمات كثيرة ما زالت موضع جدل ومحل « اجتهاد » فى الزمن العربى ، ليس فقط من جانب أهل السياسة ولكن أيضا من لدن أهل الفكر والرأى . ومسألة العلاقات العربية الإيرانية نموذج لذلك الخلل الذى ندعيه . إذ ظل الملف مغلقا طيلة سنوات عشر على الأقل (من سنة ٨٠ إلى ٩٠) ، وكان مجرد الحديث عنه أو الاقتراب منه عملا محظورا أو مشبوها . والذى أعنيه بطبيعة الحال هو الحديث المجرد من الهوى النابع من مصلحة الملة والأمة القاصد وجه الله وحده . أما حديث الميل مع الريح والالتزام « بالخط » والمزايدة عليه ، « فالحرية » فيه مكفولة ومطلقة ، حيث لكل صاحب صوت أن يتهم كيفما شاء ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا !

لى جهد سابق فى هذا المجال كان دون طموح هذا الكتاب وغايته . فعندما صدر لى فى عام ١٩٨٧ كتاب « إيران من الداخل » ، كان المناخ غير مهيأ للحديث من أى نوع عن الوفاق الإيرانى العربى ، إذ كان الرئيس العراقى الذى بادر من جانبه بإعلان الحرب على إيران سنة ٨٠ ، قد أوهم العرب بأنه يدافع عنهم ، وأن هذه معركتهم التى شاء قدره أن يخوضها نيابة عنهم . ولم يكن هذا هو أغرب ما فى الأمر ، لأن الأغرب هو أن الآخرين صدقوه وشايعوه وساندوه !

كان همى فى كتاب « إيران من الداخل » هو تمكين القارئ من محاولة فهم الذى يحدث فى إيران بمنهج يختلف عن لغة الخطاب الذى ساد آنذاك ، وبلغة غير التى فرضها « الخط » المرسوم . ورغم أن هذه كانت دعوة الكتاب الأساسية ، فإن مجرد صدوره سبب مشكلات عديدة ، لى وله .

وهذا الكتاب هو « الفصل الناقص » أو هو التكملة التى كانت مؤجلة من الكتاب الأول « إيران من الداخل » .

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤

بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣